وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : علوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الدبلوماسية الجزائرية و دورها في حل نزاعات الساحل الإفريقي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم السياسية

التخصص:التعاون الدولي

من إعداد الطالبة :

- بوسكيين غنية

تحت إشراف الأستاذ:

- عباسي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ..... .فراحي محمد .....رئيسا

الأستاذ .....عباسي عبد القادر.....مشرفا مقررا

الأستاذ.....بوغازي عبد القادر.....مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

نوقشت يوم:**2022/09/15.**

إهداء

انتهت الحكاية، ورفعت قبعتي مودعاً للسنين التي مضت، أهدي تخرجي إلى بحر الحب والحنان والنبض الساكن في عروقي أمي الحنونة وأبي العزيز، الذي كانا لي سنداً في مسيرتي، إلى نجوم سمائي المتلألئة وسندي في الحياة إلى إخوتي التي لم تلدهم أمي ولكن ولدتهم لي الأيام كانوا سنداً لي، بفضلكم أقف في هذا الموقف الجميل والمشرّف، شكراً لكل أصدقائي، شكراً الى من علموني حرفاً، شكراً لكم.

شكر و عرفان

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه يملأ أرجاء السموات والأرض على توفيقي في طلب العلم وتكليلي بهذا العمل المتواضع وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام وعلى آله وأصحابه أجمعين أتقدم بالشكر للأستاذ المؤطر السيد عباسي عبد القادر الذي لم يبخل علي في توجيهي ومساعدتي ، وكذا جميع أساتذة قسم العلوم السياسية.

مقدمة

اكتسبت الدبلوماسية في عصرنا الحاضر أهمية خاصة مع تنامي شبكات المصالح المتداخلة و المتقاطعة و المتبادلة فيما بين الدول و الأمم و مع تطور أسباب التواصل بين أقطار الدنيا التي تلزمنا مع تطورات مذهلة في تكنولوجيا النقل و الاتصال و مع تعاظم شأن المحافل الإقليمية و الدولية مرجعا لحل المشاكل بين الدول و المجموعات. ولقد كان السبب الرئيسي لظهور الدبلوماسية هو ويلات الحربين العالميتين اللتان احتلتا النصف الأول من القرن العشرين و دخول العالم عصر أسلحة الإبادة ، الجماعية و بخاصة القنبلة النووية .هذا ما جعل العالم في رعب مما قاد إلى البحث عن بدائل للقضاء على النزاعات بين الدول و جاء ما يسمى بالدبلوماسية التي أخذت أهمية بالغة و احتلت الموقع البارز و الأساسي في مسار و تطور العالقات الدولة التدخل في حل النزاعات و القضاء على الحروب . و على هذا جدت التغيرات الحادثة عل المساحة الدولية من أهم التطورات التي عرفها القرن التاسع عشر ذلك من خلال حث الدول على الابتعاد عن القوة اللجوء إلى الطرق السلمية و مع مرور الوقت استطاعت بعض الدول أن تحاكي هذه الفكرة فتعززت هذه الجهود في مطلع القرن العشرين في السعي إلى توثيق روابط حسن الجوار و حل النزاعات الدولية . مع ذلك لازال بعض الحديث عن الحدود الجغرافية في منطقة الساحل عل اعتبار أن كبر المساحة تحول إلى نقمة على دول المنطقة بسبب قدرة الجماعات المسلحة و التنظيمات المتطرفة على اختراق الحدود الرسمية المتعاون عليها دوليا ، حيث تشهد المنطقة ما يشبه مقدمة 2 الرغبة في إعادة ترسيم الحدود من جديد بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، الساعية للحصول على اعت ارف دولي بدولة التوارق من جهة و بين الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تهدف إقامة إمارة إسلامية من جهة ثانية و لعل توفر العتاد العسكر سهم في حدة النزاع حيث أضحت الجماعات تتنافس في استعراض القوة و فرض وجودها من خلال ما تتوفر عليه من عتاد عسكر . هذا و يشير الخبراء إلى أن انهيار نظام العقيد معمر ألقذافي كان أحد أهم العوامل في تفاقم الوضع بالمنطقة على اعتبار أن الجماعات المسلحة المنتمية لقبائل التوارق التي كان يستخدمها ضمن كتائبه العسكرية

اضطرت إلى التراجع و التمركز في شمال مالي مع الإشارة على امتلاكها عتادا عسكريا متطورا سمح لها بتحقيق انتصار ميداني على جنود الجيش المالي المتمركزين في المنطقة لبسط سلطتهم على المنطقة و يعلنوا عزمهم لتحرير منطقة الأزواد و إعلانها دولة مستقلة ، الأمر الذي حد على الجزائر من منطلق حسن الجوار الدخول على الخط لمحاولة إيجاد تسوية للنزاع الذي تعرفه الدولة المجاورة و الحد من إمكانية امتداده وفقا لرؤية "نظرية الدومينو" حيث برء الكثير المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية سعت إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثالثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أ تدخل أجنبي حيث ترى الجزائر أن أ تدخل أجنبي تهديد ألمنها و استقرارها و هو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة El moudjahid المجاهد عندما قال أ تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديد أمنيا مباشرا مقدمة 3 للجزائر و هو الكلام نفسه الذي ذهب إلى عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية الذي قال بشكل واضح الوحدة التربوية لمالي غير قابلة للتفاوض . كل هذا التزاحم الدولي في منطقة الساحل و التقارير التي تشير إلى أنها أفغانستان ثانية تبين بوضوح تزايد أهميتها و تأثيرها المباشر في الأمن القومي الجزائر خصوصا مع تنامي المخاطر الآتية من هذه المنطقة و لا سيما بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين من مالي رغم محولات الوساطة الجزائرية، و هذا ما زاد من إرادة الجزائر و رغبتها إلى العمل في محاولة لتغطية الانكشاف و الهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع منامي تهريب الأسلحة و النسيج الملغم الأمني من مالي.

أسباب اختيار الموضوع

أ – أسباب ذاتية :

اعتبار الدولة التي ينتمي إليها الباحث هنا دول الميدانchamp de pays هذا ما يجعلها تؤثر و تتأثر بالمشاكل في منطقة الساحل . فضول الطالب في البحث عن دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية كون الطالب في منطقة قريبة من مسرح الأحداث ما يدفع إلى

معرفة أكثر .

ب – أسباب موضوعية :

كون المنطقة تمثل امتداد جغرافي للجنوب الجزائر. ما يجعلها تتأثر بكل التطورات الحاصلة في المنطقة الساحلية . رغبة الباحث في تقديم أعمال مرجعية في ميدان الدراسات الأمنية . محاولة فهم الظاهرة الأمنية بمنطقة مالي.توضيح دافع الاهتمام الاستراتيجي الجزائر بالمنطقة و خاصة مالي

الدراسات سابقة :

هناك العديد من الدارسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائر و دورها في حل الأزمات: بوحفيه قوي بعنوان الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة الدراسات ،2012 و التي تناولت شيء من التفصيل عمق الأزمة المالية أسبابها و خلفياتها و سيرورتها و علاقة الدبلوماسية الجزائرية بها . سفيان منصور بعنوان السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن الجزائري 2012– 2013 و التي تناولت شيئا من حرص الجزائر لتقديم المبادرات الإقليمية و مكافحة بعض الأعمال الشنيعة و الإجرامية. بشكيط خالد ،دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي 2011 ، تنتهي هذه الدراسة إلى استعراض أهم الآليات و الجهود لمكافحة التحديات الموجودة في إفريقيا

إشكالية الدراسة :

تظهر معالم المشكلة البحثية في دراسة الدور الذي تلعبه الجزائر من أجل حل مشكلة مالي وخاصة بعد تدخل العديد من الدول في الأزمة وعما سلف ذكره نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي :

إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في حل النزعات في منطقة الساحل الإفريقي عامة وفي حل أزمة مالي على وجه الخصوص؟ وانطلاقا من المشكلة البحثية تلك كانت التساؤلات التالية :

- ما الذي جعل الجزائر تهتم بهذه المنطقة و هذا النزاع ؟
- ما هي التحديات التي تعرقل مسار الجزائر في حل الأزمة المالية

الفروض العلمية للدراسة :

إن التركيبة الأمنية لموضوع البحث تقودنا نحو طرح الفروض التالية : إن الدافع الأساسي للجزائر في هذا النزاع المعقد هو دافع المصلحة الوطنية باعتبار أن أ تأثير سلبي كان أو إيجابي يعود على أمنها القومي . كلما كان هناك توافق بين الأطراف المالية الداخلية كلما سهل الدور الجزائر لحل الأزمة. كلما ازداد التنوع الثني و القبلي يدفع ذلك إلى خلق عدم الاستقرار السياسي و الأمني.

أهداف الدراسة:

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال هذا البحث: – معرفة التطورات الأمنية الحاصلة بالساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن القومي الجزائر . – التعريف بمختلف الأدوار التي تقوم بها الجزائر لضمان الاستقرار و أمن منطقة الساحل. – إبراز المكانة السياسية الجزائرية و الدور الأساسي الذي تلعبه في حل النزاع في مالي .

- إبراز المعوقات التي تواجه الجزائر في الوصول لحل دائم للأزمة. – توضيح أهم الأدوات التي توظفها الجزائر في حل الأزمة المالية

المناهج المعتمدة في الدراسة

تمت دراسة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على مناهج عدة منها :المنهج التاريخي و هذا من خلال الوقوف على محطات الدبلوماسية الجزائرية و مبادئ سياستها الخارجية قديما و حديثا و سعدنا أيضا في تحليل النزعات في منطقة الساحل و استخدمنا أيضا المنهج المسحي في تحديدنا لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال التهديدات الأمنية التي تعرفها و كذا الأزمات الواقعة بها و اعتمدنا أيضا على منهج دراسة الحالة عند التركيز على دولة مالي و تحليل أزمة الطوارق التي تعرفها.

خطة الدراسة

تماشينا مع الإشكالية المطروحة والفرضيات المندرجة في إطارها و سعينا لاحتواء على جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالتالي: البداية بمقدمة ثم الفصل الأول و الذي تضمن الإطار النظر لدارسة الدبلوماسية الجزائرية تحت مبحثان : المبحث الأول يخص بماهية الدبلوماسية بشكل عام و ينقسم بدوره إلى ثلاث مطالب : المطلب الأول يتناول تعريف الدبلوماسية أما المطلب الثاني و المطلب الثالث : أما المبحث الثاني يتمحور حول محددات الدبلوماسية الجزائرية و ينقسم إلى ثالثة مطالب أيضا المطلب الأول به المحدد الإيديولوجي و المطلب الثاني يتحدث عن المحددات الجيوبوليتيكية . أما الفصل الثاني فتناولنا فيه نشأة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي لازمة مالي نموذج ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وصلنا إلى ثالثة مطالب المطلب الأول يحتو على الواقع الجغرافي لمنطقة الساحل أما المطلب الثاني فتناولنا فيه دراسة في طبيعة المجتمع لمنطقة الساحل أما المطلب الثالث و هو الأخير فيحتو على طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي أما المبحث الثاني تحت عنوان التحديات و الرهانات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة المالية تناولنا فيه ثالثة مطالب أيضا في المطلب الأول الأزمة المالية خلفياتها و أسبابها و المطلب الثاني تناولنا مقدمة فيه أثر الأزمة المالية على الاستقرار في الجزائر و أخيرا تطرقنا في المطلب الثالث لدور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في مالي و أخيرا خاتمة.

صعوبات الدراسة

على الرغم من أهمية الموضوع إلى أن الا توجد دراسات كثيرة تركز على دراسته و تحليله . قلة المصادر والمراجع حول موضوع هذه الأزمة ولم نجد سوى بعض المصادر والمقالات والجزائر ذات الطابع الإعلامي والتاريخي

الفصل الأول

الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على الدبلوماسية كونها وسيلة سلمية بعيدة عن الحروب تسعى لإيجاد حلول للازمات وتعتمد أحيانا على الحوارات المباشرة وهذا ما ارتكزت عليه الجزائر في حلها لازمات في الساحل الإفريقي،حيث تعالج أيضا هذه النقطة المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الجزائرية وهي كثيرة ومتنوعة وهذه المحددات تختلف من دولة إلى أخرى

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرف عن الدبلوماسية كونها وسيلة ذات أهمية كبيرة في الساحة الدولية بحيث سنبين أصلها وتاريخ ظهورها عبر الأزمنة ونعرج على أنواعها مع ذكر الأدوار التي تقوم بها

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

أولا: إن كلمة الدبلوماسية مقتبسة أصال من دبلوم و هي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة شهادة على صحة تكليفه بها فيحظى بثقة المبحوث إليه فيوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب .وبالنسبة إلى الدبلوماسية هي قديمة قدم الإنسان اعتمدتها المجتمعات البشرية لتنظيم علاقاتها بينها على أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر. و قد تأتي الدبلوماسية استئنافا لحروب طويلة مستعصية فتحقق لأطرافها بالمفاوضة و الحوار الهادئ مما استعصى عليهم بالدمار و لا يكفي المتفاوضون في أغلب الأحيان بإيجاد الحلول للمواجهات القائمة بل يحاولون بنفس المناسبة تصفية الأجواء من كل ما يمكن أن يشوهها مستقبلا من خلافات محتملة ، و تتعهد الأطراف المتعاقدة على احترام

مضمون الاتفاق شكلا و مضمونا و كل إخلال ببنوده أو انتقاص لكرامة الساهرين على تطبيقه يؤول على انه ترشيح لمنطق القوة من جديد [1].

أما الدبلوماسية من حيث موضوعها فإن العالقات بين الجماعات الإنسانية بقدر ما تقوم على التعايش فهي ال تخلو من نزاعات المصالح و النزوع إلى السيطرة على الأخر و لذلك فإن الموضوع الأساسي للدبلوماسية يتمثل في إنهاء النزاعات بالطرق السلمية .فالرسالة الدبلوماسية قديمة بقدم تشكل المجموعات البشرية و سيادة العالقات في ما بينها و التي لم تكن دوما عالقة تعايش و تساكن مما أدى على هذه المجموعات منذ القدم البحث عن وسائل للحوار و التفاوض لتفاديها التنافر و التقاتل و ما يترتب عنها من ديمومة النزاع و امتداد لرقعته

كما يراها هارولد نيكلسون بأنها مشتقة من الفعل اليوناني دبلوم و معناه يطوي إشارة إلى الوثائق المطوية بشكل معين صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية الرومانية ثم أصبحت تعني حفظ الوثائق الرسمية و دراستها

كذلك تعني دبلوم باليونانية طوي. و كانت تطلق في العهد الروماني على الوثائق التي كانت تطوى طيتين كالجواز السفر و تذاكر المرور أو الوثائق و الصكوك التي تصدر عن الملوك ، ثم أصبحت تطلق على الأوراق و الوثائق الرسمية و عند تكاثر هذه الوثائق أصبح مراجعها يطلق عليهم أمناء المحفوظات التي ظلت فترة من الزمن يطلق عليها باللاتينية ريس– دبلوماتيكا و المختص به الديبلوماتيك . و تذكر دائرة المعارف البريطانية أن كلمة الدبلوماسية بمعناها الحديث ، قد استعملت لأول مرة سنة 1796 في انجلترا ، بعد توقيع معاهدة بستغاليا 1648 بعد حرب 30 عاما في أوربا و إن هذه المعاهدة هي التي أحدثت فكرة إحداث التمثيل الدائم بين الدول و ذلك لوصف البعثات التي تتولى الدول

[1]– بولجدري فيصل و عبد السالم دخيل : الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا، جامعة سكيكدة،)ب س ف(، ص 6) .

إيفادها لتمثيل مصالحها و التفاوض باسمها و التغيير عن إرادتها و الدفاع عن مصالحها ثم جاء مؤتمر فينا 1815 لينظم التشكيلات الدبلوماسية على النحو المعمول به حاليا [1].

لكن نستطيع أن نذكر أن الدبلوماسية كانت قبل هذا و خاصة لدى المسلمين و عندما يحث هللا لهم أفضل دبلوماسي و هو محمد صلى هللا عليه و سلم في التاريخ و إخراج الناس من الظلمات إلى النور ، ثم بعد ذلك قيامه أيضا بعالقات دبلوماسية مع دول عهده كالروم و الفرس و غيرهم و تواصل هذا العمل في باقي عهد الخلافة الإسلامية أي نحن سباقون لهذا العمل.

ثانيا اصطلاحا :

فالدبلوماسية هي علم ألنها تتطلب قواعد و أصول تحكم ممارستها و كيفية تطبيقها بين أشخاص القانون الدولي كما أنها في تطبيقها يستلزم الموهبة و في الإقناع عندما يكلف بممارسة هذه الوظيفة، فضال على أنها قانون و تاريخ و مؤسسة و مهنة

فاصطلاح الدبلوماسية يقوم على أساسين وجود دولة سيدة و حكومة تمثيلية و هو ما يستخلص من التعاريف التي تتضمنها الموسوعات السياسية و القانونية و تعرف الدبلوماسية بما يلي : هي ما يختص بالعالقات بين الدول و هي في التفاوض بين الحكومات

ليست الدبلوماسية وليدة نظام معين و ليست مقتصرة على عهد من عهود التاريخ و إنما هي حاجة ضرورية لصالح الإنسانية العام و عنصر جوهري من عناصر العالقات المنظمة بين الدول تولد مع الدولة و مع و دخولها في الحياة الدولية و تستمر ما استمرت الحياة

هدف الدبلوماسية بصفة عامة هي:

– مراقبة مجريات الأمور و الأحداث الدولية.

[1]– لحافظ النويني 8 أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي، مجلة العرب ، بيروت، العدد 244 ،أفريل 4102 ، ص 1

-حماية مصالح الدولة و ضمان ديمومتها و تطويرها

- المفاوضة في كل ما يعم الدولة بشكل مباشر و غير مباشر .

وليس تحضن هذه الأهداف بأمر هين على الدول ألن إمكانياتها غير متساوية كما أن مصالح الدول قد تجعلها في كثير من الأحيان تتجاوز هذه الأهداف إلى أمور أخر قد تتعلق بأوضاع داخلية لدولة أخرى و هو ما يفتح المجال لمشاكل بين الدول . من ناحية أخرى فإن هذا العمل يتطلب ملاحظة تنفيذ المعاهدات و إتباع قواعد القانون الدولي ، كما يتطلب التدخل في الوقت المناسب لمنع الإخلال بالحقوق و المصالح الشرعية خاصة عندما تتعلق بالرعايا و مصالحهم إن كل ذلك يجب أن يتم في حذف و انتهاج الوسائل الملائمة مع الظروف و لا تهج الطرف المضاد فتوجي إليهم ما يجب عمله دون أن تفرضه عليهم بل تقنعهم بالبقاء دون أن تصدمهم هذا فضال على دورها في إدارة المفاوضة سواء تعلق الأمر بحل نزاع أو إبرام اتفاقيات . و من خلال هذا نجد إن هناك فرق بين الدبلوماسية و السياسة الخارجية، إلى المضمون أما الدبلوماسية فإنها تعني الطريقة و الأسلوب، وعليه فالقائمين على وضع 1السياسة الخارجية ليسوا هم بالضرورة القائمين على تنفيذها[1].

المطلب الثاني: أنواع الدبلوماسية المعاصرة

ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجون هو تنوع أنماطها وتعدد أشكالها وصورها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل فبشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية نما توسعت وأخذت أشكال وأنماط مختلفة.

1- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية :

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العالقات بين الدول على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، والدبلوماسية الثنائية تغطي العالقات بين زوج من الدول في جميع

[1]- إبراهيم الحاج الداخل و تداعيات الإقليم ، مركز الجزيرة الدراسات ، الدوحة، 04 فيفري 14.ص، 2012

مجالات العالقات الدولية .وتمارس الدبلوماسية الثنائية، رغم تدنها في بعض الأحيان، ما بين الدولة الموفدة و الدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، أي عبر سفارات معتمدة في الخارج، و التي نظمت مهامها وروعت حصاناتها وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها من خلال اتفاقية فينا للعالقات الدبلوماسية لعام 1961 .

2 – دبلوماسية المنظمات الدولية :

تمتاز غالبا بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية، وهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيئاتها العامة وتقاليد العمل فيها، وحو تمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة، وأحيانا تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوى إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة [1].

وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين متق: علاقاتها يبعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية عضوية مراقب وأخيرا مع منظمات دولية خاصة وضع استشاري.

3 – دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

تتسم الدبلوماسية الحديثة بظاهرة جديدة هي كثرة المؤتمرات الدولية، حتى أنها تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو اتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما .تمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت ألنها تم عبر وفود لدول وأشخاص دوليين، كما تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما من القضايا الدولية المختلفة، وكمثال: افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية أو مؤتمرات دولية عامة ...إلخ، ويتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية .سواء كانت

[1]– إبراهيم الحاج الداخل و تداعيات الإقليم ، مركز الجزيرة لدراسات، الدوحة، 04 فيفري 14.ص، 2012

هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية أو سرية فإن الكثير من المناورات الدبلوماسية تجري علانية إشراك الراي العام فيها وللتأثير عليه رغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي يخضع للتصويت وتكون نتائجه علنية.

4 – البعثات الدبلوماسية الخاصة:

تمتاز بأنها متعددة الأطراف ومؤقتة، تمارس عبر بعثات خاصة مكونة من وفود وأشخاص تسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة تفاوضية أو تمثيلية في بلد أو أكثر ثم تعود لبلدها .وقد ازدادت أهمية هذا النوع من البعثات في السنوات الأخيرة نظرا لتزايد العالقات الدولية واتساع مجالاتها وكثرة تعقيداتها، والهدف منها تنمية العالقات الودية بين الأمم مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .لتأمين الأداء الفعال لهذه البعثات أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية دولية عامة سميت" اتفاقية البعثات الدبلوماسية "عام 1969. [1].

5 – دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة:

يقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة القضايا الدولية أو العالقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة، وقد شاع في السنوات الأخيرة هذا النوع من الدبلوماسية، وهو يعكس مدى التطور في أهمية العالقات بين الدول واهتمام حكومات العالم بالبعد الدولي .إن معظم الاتفاقيات العامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية وكان لها أثر على مجرى العالقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول

[1]– صالح بن ألقبي، **الدبلوماسية بين الأمس و اليوم ، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر : 1954 الجزائر 1988 ، ص3 .

6 – دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين:

هي تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم دولة أو نيابة عن دولة ما، وليس شرطا أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، إذ يمكن أن تنحصر مهامها في إطار فني متخصص، وكأمثلة على ذلك الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول أو بعثات الاستقصاء والدراسة والإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية سواء للدول أو للمنظمات الدولية.

7–دبلوماسية الأزمات:

النشاط الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة، وهي تتحدد بحسب طبيعة العالقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تميز بها .أصبحت إدارة الأزمات البولية إدارة هامة في العالقات الدولية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار أزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية و السياسية والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للازمات.

8 –دبلوماسية التحالفات:

هي النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات أو تكتلات عسكرية، ولقد فرض هذا النمط من الدبلوماسية الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر؛ كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية و الدول القوية في المجتمع الدولي ودبلوماسية التحالفات تضرب بجذورها في أقدم العصور نتيجة شعور

الجماعات البشرية بعدم قدرة كل واحدة منها منفردة على إشباع حاجاتها أو تحقيق أهدافها، على أن الشيء الجديد في هذه الدبلوماسية هو التوسع في الأهداف التي ترمي إليها [1].

يقوم المفوضون الدبلوماسيون خارج بالدهم، بجمع المعلومات عن كل شيء ذي قيمة من وجهة نظر بالدهم. ويرسلون تقاريرهم رسمية، غالبا ما تكون في شكل رموز كذلك فإن المفوضين الدبلوماسيين يدافعون عن حقوق مواطنيهم الذين هم خارج البلاد يتخذ الدبلوماسيين مقرهم الرئيسي في السفارة أو المفوضية، والفرق الوحيد بين السفارة والمفوضية هي درجة الدبلوماسي المكلف فالسفير يرأس السفارة، والوزير المفوض يرأس المفوضية[2].

المطلب الثالث: ادوار الدبلوماسية الحصانة الدبلوماسية:

يتمتع الدبلوماسيين بامتيازات وحصانات متعددة مهمة أثناء خدمتهم خارج بلادهم وتعود لكونهم الممثلين المباشرين لقوى ذات سيادة، وبإمكان هؤلاء الدبلوماسيين أن يتمتعوا باستقلال تام في التصرف لتأدية واجباتهم، وتبنى هذه الامتيازات على مبدأ خروجهم عن نطاق التشريع الوطني وهذا المبدأ الذي يستعمل في القانون الدولي، يشتمل على ضمان بقاء الناس الذين يعيشون في بلدان أجنبية في نطاق سلطات حكوماتهم الأصلية[3].

هناك أربع مزايا وحصانات دبلوماسية هي:

لا يجوز إلقاء القبض عليهم ألي سبب ويتمتع أفراد أسرهم بهذا الاستثناء

- لا يجوز تفتيش أو احتجاز مساكنهم وأوراقهم وأمتعتهم [4].
- لا يجوز فرض ضرائب على ممتلكاتهم الشخصية من قبل البلاد التي يخدمون فيها

---

[1]– عامر رخيلة ،**الحركة الوطنية و التأسيس للدبلوماسية الجزائرية ، الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962** ط 2 دار هومة : الجزائر.2007 ص ص88-89

[2]– حسن قادري، **الدبلوماسية و التفاوض** ،ط1 ، منشورات خير جليس : الجزائر ، 2007 ، ص4 . .

[3]– فادي خليل ، محمد حسون و آخرون ، **تاريخ الدبلوماسية ،قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية**، منشورات جامعة دمشق ، 2008 ،ص.ص . 19_20

[4]– حسن قادري ،**مرجع سابق**. ص.ص 10 .11

- يتمتع الدبلوماسيين وعائلاتهم وموظفوهم بحرية العبادة الكاملة [1].

المبحث الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرف على محددات الدبلوماسية الجزائرية بحيث قمنا بتقسيمها إلى ثالثة محددات تصبه في ثالثة مطالب سنتعرف عليها

المطلب الأول: المحدد الإيديولوجي

أول من استعمل هذا المفهوم الفيلسوف الفرنسي ديستات لي تريسي de destutttracy(1755-1836)في كتابه عناصر الإيديولوجية، يعني تريسي بالإيديولوجية علم الأفكار أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الناس، هذه الأفكار التي تبنى منها النظريات و الفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع [2] والإيديولوجية السياسية هي الإيديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على كالمهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر المختلفة الإيديولوجيات السياسية التي تؤمن بها الفئات والعناصر المختلفة في المجتمع دائما ما تتضارب مع بعضها أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي أو الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع. لكن جميع الإيديولوجيات تكون متشابهة في شيء ألا وهو أسلوبها العاطفي وطبيعتها المحركة لعقول الجماهير.

تعبر الإيديولوجية بصورة عامة عن أفكار يعجز العلم الموضوعي برهان حقيقتها وشرعيتها لكن قوة هذه الأفكار نظهر من خلال نغمتها العاطفية وتكتيكها المحرك للجماهير والذي يتناسب مع الحدث الاجتماعي الذي ترمي القيام به [3]. الإيديولوجية ليست مجرد رؤية و فقط

[1]– عامر رخيلة ،مرجع سابق. ص 89 .

[2]– فادي خليل ،مرجع سابق. ص15 .

[3]– حسن قادري ،مرجع سابق ،ص.ص8 . 9.

بل هي معتقد سياسي يوجه النشاطات السياسية و تحدد طريقة ونظام الحكم و نظرة الدولة إلى الخارج الإيديولوجية هي مجموعة من المعتقدات و الفلسفات و الأفكار و الرؤى و التصورات، ومن هذا المنطلق تتحدد السياسة الخارجية و معها الدبلوماسية للدولة فهذه الإيديولوجية هي التي تحدد ملامح النظام في أية دولة .لقد كان تأثير العامل الإيديولوجي واضحا في تطور الدبلوماسية الجزائرية حتى قبل الاستقلال وهو ما تجلى في برنامج مؤتمر طرابلس 1962 الذي حدد الكثير من المبادئ

السياسية للجزائر المستقلة [1].وهو ماسهم في صياغة و تحديد الكثير من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية. تستعد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن، بما أن عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني ومن حيث الأهداف أيضا، دلك ألن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال، فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري هند أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية[2].

من ناحية أخرى فان تأثير الإيديولوجية على الدبلوماسية يزداد كلما قل تأثر الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها و كلما زاد غموض هذه المشكلة فمن اليسير على الدولة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التي لا تتأثر مباشرة على مصالحها في إطار

[1]– سهيل حسين الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط 1، 2009 ،ص.ص 30 _31

[2]– علي يوسف الشكري، **الدبلوماسية في عالم متغير**، القاهرة،إيتراك للنشر والتوزيع،2008 ص 12 -15.

إيديولوجي و لكنها لا تستطيع أن تلتزم بإيديولوجية محددة في التعامل مع المشكلات التي تمس مصالحها مباشرة وتتعامل معها طبقا لما تمليه الاعتبارات العملية[1].

-مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

في البداية يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها عالقات حسن الجوار، كما اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم.

المطلب الثاني:المحددات السياسية و الاقتصادية

- **المحددات السياسية**

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما البد من دراسة المبادئ التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الأخر، أو اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة سلبا أو إيجابا، كما أنه البد من دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهره، يضاف إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على سلوك الدولة الخارجي من أجل تفسير مدى تفاعلها تجاه قضية ما، بحيث يتضح لنا لماذا تقدم دولة ما الكثير حيال قضية ما، ولماذا لا تكترث تجاه قضية أخرى، ولهذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على هذه العناصر ألجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر .تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها و مستوى تقدمها وتطورها، وكنا قدراتها

[1]– سعيد أبو عباه،**الدبلوماسية: تاريخها ،مؤسساتها،أنواعها، قوانينها**، فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،ط 2009.1ص.ص.43.40.

العسكرية والثقافة السياسية الساندة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيما يلي، الثقافة السياسية، مستوي التحديث، النسق الدولي، ونعني بمحددات السيادة الخارجية العوامل البينية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية آلية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية .تشكل السياسة الخارجية للجزائر أحد المجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المشاركة في صنع السياسة الخارجية فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو أحد المؤشرات على ضعف التباين بين السلطات و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنة على السياسة الخارجية .وبالتالي يمكن القول أن صنع و تنفيذ السياسة الخارجية في الجزائر محصور في مؤسسة الرئاسة ولدى رئيس الجمهورية كامل الصلاحيات لتسيير السياسة الخارجية للدولة. تقوم الدبلوماسية الجزائرية مند الاستقلال على ثقافة سيادية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصر ي و نقصد بالسلطة التنفيذية مؤسسة الرئاسة والرئيس كمؤسسة دستورية تتمتع بكامل الصلاحيات فيما يخص صنع السياسة الخارجية وتحديد المعالم للموجهة لها في ظل تغييب للسلطة التشريعية في صناعة فلسفة الدور الخارجي للدولة .تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية ،وهي تمثل " البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية،كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية [1].

[1]– علي يوسف الشكري،**الدبلوماسية في عالم متغير**،القاهرة،اتراك للنشر والتوزيع، 2004 ،ص 24.

يمكن القول أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة .وحسب رأينا تشكل الدبلوماسية الجزائرية أحد المجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال ألحصري لمؤسسة الرئاسة و بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المساهمة في صنع السياسة الخارجية باعتباره ممثل الشعب فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو احد المؤشرات على ضعف التباين السلطوي و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية .تقوم السياسة الخارجية على 05 خمس معايير وهي القيم، المبادئ، المصالح، التوجهات و الأولويات و هذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل. عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية و التي تعرف على أنها مجمل المصالح التي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها فهي رجعية مطلقة باسم الدولة وخادمة لهويتها .الدبلوماسية الجزائرية قائمة على مجموعة من القيم و المبادئ و المصالح و التو جهات والأولويات التي تحدد المصلحة الوطنية التي هي مجموعة المصالح التي لا يمكن التنازل عنها في أي حال من الأحوال، لكن بالنسبة للجزائر فان مفهوم المصلحة الوطنية غامضو غير واضح مما أدى إلى غموض الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المواقف و القضايا الدولية وأدى إلى فشل الدبلوماسية الجزائرية مثلما كان الحال في الأزمة الليبية و حتى في أزمة مالي، فغياب مفهوم المصلحة الوطنية أدى إلى تصنيف دبلوماسية الجزائر في خانة رد الفعل و ليس الفعل بمعنى التكيف و ليس المبادرة، فغياب المصلحة الوطنية يعني غياب عقيدة حول السياسة الخارجية و هذا يعني أن الدبلوماسية الجزائرية غامضة نظرا لغياب معلم واضح بسبب غياب العقيدة و غياب نقاش مؤسساتي وطني وغياب إستراتيجية واضحة.

2-محددات اقتصادية

يشكل قطاع المحروقات البترول و الغاز المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يقدم حوالي 65 %من العائدات العمومية و 26% من الإنتاج الداخلي الخام و 98% من صادرات الجزائر [1]. تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا و المرتبة الثانية عشر في العالم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار مش مكعب، ويعود اكتشاف أول لبترول في 2الجزائر سنة 1948 في واد قيتيريني بالقرب من منطقة سيدي عيسى حاليا [2].

الشكل رقم 01 :الطاقة في الجزائر

Objective horizons	Reservoir	Number of pools			
		Oil	Oil + Gas	Gas	Total
Eocene-Mio		1			1
Cretaceous		3			3
Jurassic					
Triassic		30	17	16	63
Carboniferous		8	2	4	14
Devonian		4	5	11	20
		18	16	44	78
Silurian		5	1	1	7
Ordovician		11	7	37	55
Cambrian		7		1	8
Basement					
207 oil and gas fields		87	48	114	249

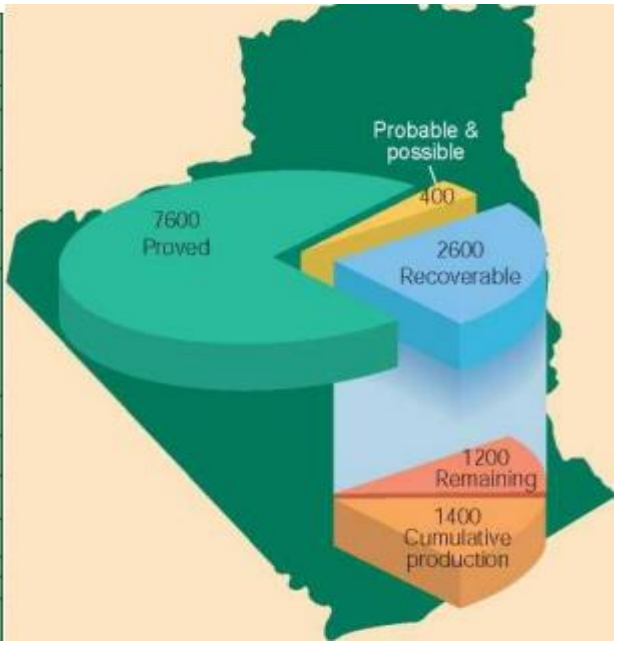

المصدر M. Attar et M. Hammat, le potentiel en Hydrocarbures de :l'algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration .division page03.

[1]– حسين سهيل الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**،الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 2009 ص 24

[2]– سعيد ابو عباه،**الدبلوماسية ،تاريخها،مؤسساتها ،أنواعها، قوانينها**،فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،ط 14 ص1 2009

كقراءة لهذا الشكل نلاحظ أن حقول النفط التي تم اكتشافها في الجزائر إلى غاية اليوم متواجدة في 207 حقل يقع 23 منها في اليزي و75 في أحواض ووسط الصحراء و24 في أحواض قدمنس ورود النص و21 في واد ميي، الاحتياطي الأول الموجود والقدر حجمه ب2.1 مليار متر مكعب من الهيروكاربونات السائلة 25 %منها فقط تعتبر قابلة للاستغلال 1باستعمال احدث التقنيات[1].

الشكل رقم 02 :التوزيع الجغرافي الاحتياطي الطاقة في الجزائر

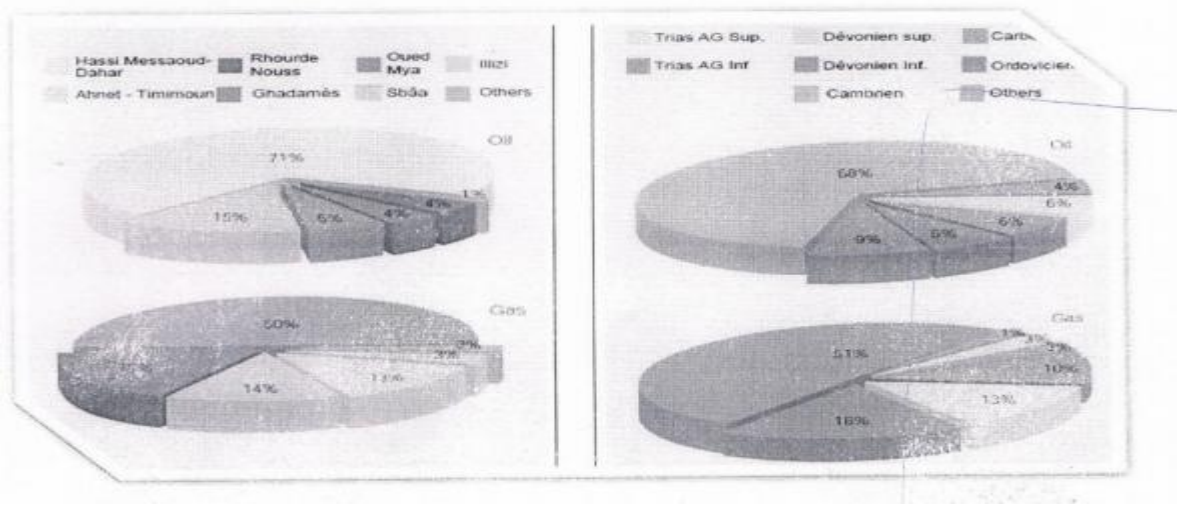

المصدر:

M. Attar et M. Hammat, le potentiel en Hydrocarbures de :l'algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration .division page07

منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي ذي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة ، لقد أتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات و خطط التنمية المسطرة . في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط ، و ظهر ت مساوئ التخطيط المركزي ، حيث عانت من ركود اقتصادي و فشل في ألمخططات

[1]– وليد خالد الربيع ،الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي،مجلة الفقه والقانون،،خ 22 - ت،جانفي 2011 ،ص11

المنتهجة و عجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة ،ارتفاع الديون و معدل خدمتها ، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق و زيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات ، و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي ، و كنتيجة لهده الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية الضرورية ، و لقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق ، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي ، و برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية[1].تعتبر الجزائر من بين الدول الطاقوية المهمة في العالم، حيث تمثل أحد مقومات اقتصادها، من خلال اعتبارها مصدر دخلها القومي(97%من إيرادات التصدير) و تمثل أيضا طرف مهم في الاقتصاد العالمي، وتعتبر أوروبا السوق الأكبر للنفط الجزائري خاصة الغاز الطبيعي، وقدرت الطاقة التصديرية اتجاه أوربا سنويا أكثر من 60 مليار متر³ ، [2]. وتملك الجزائر مركز ريادي في تصدير الغاز الطبيعي المسال GNL،من خلال العقود المبرمة مع الشركات أمثال بريتيش بتروليوم BP ،ومشاركتها في الأنبوب الغازي Camisea بالبيرو الذي يمكنها من تصدير الغاز الطبيعي المسال GNL للواليات المتحدة الأمريكية، كما أبرمت شركة سوناطراك الجزائرية اتفاقا لبيع GNLمع شركة statoil في حدود واحد مليار م3 في السنة، مما يمكنها من التواجد في السوق الأمريكية. بالإضافة إلى وجود مشاريع كمشروع تمديد غاز الأنبوب الناقل للغاز من الجزائر نحو اسبانيا عبر المغرب، مشروع قالسي Galsi الذي يربط الحقول الجزائرية

[1] −Définition of ideology,http://oxforddictionaries.com/definition/english/ideology, http://dictionary.reference.com/browse/ideology.viewed10/06/2013

[2] -John gerring ; ideology, adefintionanalysis,political research quarterly vil.50n.4.decembre1997.p.p.957-994

بايطاليا عبر سردينيا مشروع نيقال Nigal بين نيجريا و 2الساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الإفريقية للطاقة سنة 2001 [1].تعد الجزائر من بين أربع الموردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا، النرويج وهولندا بنسبة 12%-15%من الطلب الإجمالي للقارة الأوروبية[2]. حيث صدرت الجزائر في 2005م لالتحاد الأوروبي ما يعادل 63%من مجموع صادراتها النفطية[3].

كما تعتبر الجزائر سوقا مضمونا للدول المستهلكة للنفط، خاصة أوروبا التي تحتاج للطاقة بعد وحدتها ولضمان الإمدادات وعدم انقطاعها، اقترح مشروع يربط بين المغرب العربي وأوروبا في 1990 م للقيام بالدراسات التقنية والاقتصادية للأنبوب الرابط بين الجزائر واسبانيا، والذي يضم شركات الدول التالية: شركة سوناطراك الجزائرية، الشركة المغربية للبترول SNPP ،الشركة الاسبانية ENAGAS الشركة الفرنسية للغاز، الشركة الألمانية GOPروهر غاز والشركة البرتغالية [4].تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز الطبيعي، و يعتبر نفطها من النوعية الجيدة، ونظرا لأهميته فتحت شركة غاز بروم الروسية مكتب تمثيلي لها بالجزائر في 2010م، في إطار التعاون والتنسيق بينها وبين سوناطراك في السوق العالمية، وفي 2011م تم اكتشاف العديد من حقول النفط والغاز ذات الاحتياطات الكبيرة ومن بينها حوض بركين [5]. هناك رغبة بادية من وراء هده البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا و جعلها أكثر جاذبية ؛ خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء ، و كذا الرغبة الحقيقية بإقلاع بالاقتصاد الوطني ونمو قوي و مستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية و البيئية.

---

[1]- Politicalideologies, gvptreview septembre2007.page03.PDF document

[2]- Mohamed redha bougherira.op.cit.page31.

[3]- الأهرام.السياسة الخارجية للجزائر مبادئ وتطور 2013/05/20
http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1095757

[4]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 02 ،مصر :مكتبة النهضة المصرية، 1998 ، ص209

[5]- محمد سليم السيد، مرجع سابق ،ص ص205.204

المطلب الثالث : محددات جيوبوليتيكية

في هذا المطلب سنتحدث عن المقومات الجيوبوليتكية للجزائر وهو عنصر ضروري لفهم تحركات الدبلوماسية للجزائر انطلاقا من القاعدة التي تقول أن السياسة الخارجية للدولة يحددها المكان الجغرافي للدولة و باعتبار أن الجزائر تنتمي للعد يد من الدوائر الجيوبوليتكية المغرب العربي، إفريقيا، البحر المتوسط و العالم العربي و الإسلامي .يمكن القول أن العالقات الدولية هي صراع من أجل القوة مثلما طرحه هانس مورغنثو Morgenthay Hans بقوله أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوما. International politics like the ultimate aims of international politics, power all politics is a struggle of power, whatever » immediate aims is always the .[1]

تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية géopolitiques من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول ، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين ، ولكن الجيوبوليتيك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علما حديثا متفرعا عن الجغرافيا و عاملا هاما من عوامل دراسة الاستراتيجية السياسية ، الاستراتيجية الأمنية ، والإستراتيجية العسكرية منن فترات تاريخية سابقة فقد أشار المؤرخ الإغريقي هيرودوت (484ق . م – 425 ق .م) في مؤلفاته التاريخية إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها [2].

[1]– سليم العايب، مرجع سابق.ص16 .

[2] –M.AttarztM.Hammat,le potentiel en Hydrocarbures de l’algérie contribution de sonatrach division exploration
algeria’s hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration division

مفهوم الجيوبوليتك:

علم الجيوبوليتك باللغة الإنجليزية geopolitics أو بالفرنسية géopolitique يتكون من لفظين يونانيين ، جيو – Geo وتعني الأرض، وPoliticsتعني الشؤون المتعلقة باهتمام الدولة وسياستها، و تستمد الجيوبوليتك أصولها المعرفية و العلمية من الجغرافيا السياسية، و قد تطورت الدراسات في هذا الحقل العلمي لتقديم الخيارات للقائد الفكري و السياسي قصد اتخاذ القرارات العقلانية و المناسبة في وضع الاستراتيجيات و رسم السياسات العامة التي تخدم القضايا الأمنية و الدفاعية الوطنية، وذلك انطلاقا من الهدف العام الجيوبوليتيك باعتباره يهتم بتحويل 1المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة و سادتها[1]. أما المفهوم المعاصر للجيوبوليتك فيقوم على تحليل العالقات السياسية الدولية انطلاقا من الأوضاع والتركيب الجغرافي الذي يختلف مع الأوضاع الجغرافية التي تتغير وتتأثر بالعامل التكنولوجي، وحسب ماكيندر فإن لكل عصر جيوبوليتكيته الخاصة به، فكما للإمبراطورية البريطانية قوتها البحرية المستمدة من أسطولها البحري فإن الولايات المتحدة الأمريكية في وقتنا الحالي تبحث عن المجال الحيوي في الفضاء، بواسطة بناء الدرع الصاروخي، لمراقبة والتحكم في التكنولوجيا المعلوماتية التي توفر مقومات القوة واستمرارها كإمبراطورية، أي نلاحظ هنا الانتقال من البحر إلى اليابسة إلى الفضاء بفضل التطور التكنولوجي الذي قدم أدوات وأساليب جديدة للتوسع الجيوبوليتك .يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المتدخلة في تحديد السياسة الخارجية للدولة نظرا لما يختزله الموقع الجغرافي من مساحة و تضاريس وموقع و مناخ و ثروة، فالسياسة الخارجية للدولة تتحدد بالموقع الجغرافي للدولة ، حيث أن البيئة المحيطة بالدولة تفرض عليها انتهاج سياسات معينة تتوافق و الوضع الإقليمي للدولة، وبالتالي يمكن القول أن العامل الجغرافي هو من العوامل المؤثرة في تحديد ليس فقط سياسة الدولة بل حتى في قوة أو ضعف الدولة ومدى تأثيرها و

[1] –M.Attar et M.Hammat.op.cit.

تأثرها بالبيئة الخارجية المحيطة بها، ولهذا يعتبر العامل الجغرافي عاملا رئيسا و حاسما في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة و اهتمامها بمجالها الحيوي و ترتيب أولوياتها الجيوسياسية [1].

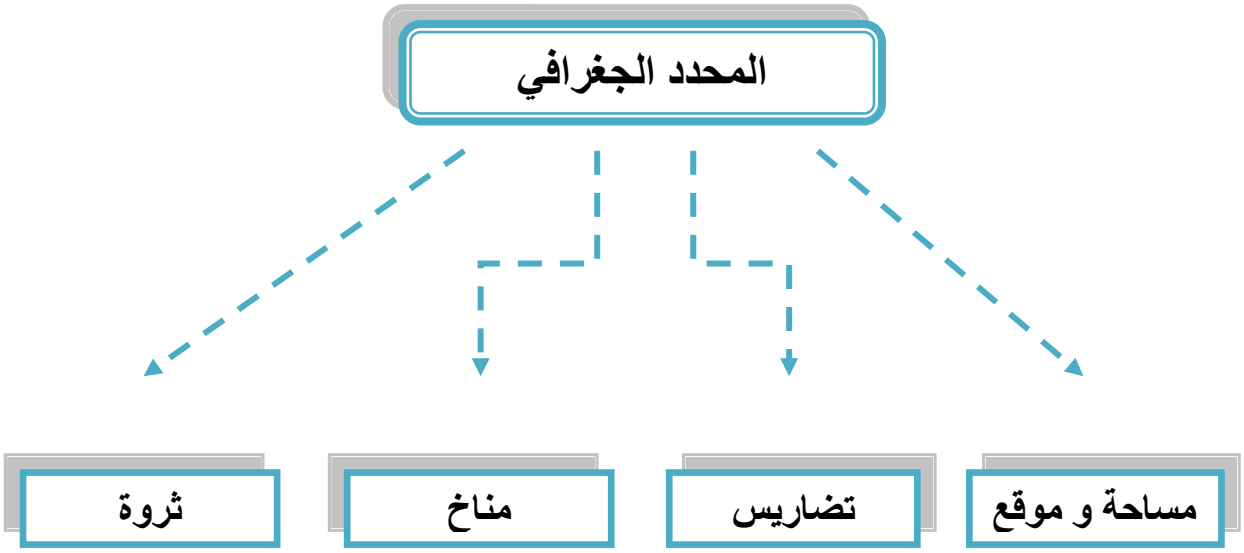

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا تحدها تونس و ليبيا شرقا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب و موريتانيا من الجنوب الغربي [2].وتبلغ ساحتها 741,381,2 كيلومتر مربع وهي بذلك أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع :إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوضي المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على

[1] −Fatiha Talahite, l'économie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures, Tendances 1 economiques, Afkar/Idées, printemps/été 2006.pdf.p p.82-85

[2] -Guy Anderson ; RS 50 F Across the mediterranean, North africain dynamics : relations between 1 Morocco tunisia, algeria, libya, the european union and other major powers, UK defence Forum, January 2008, p4

البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، تتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب لى مختلف على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من 2 المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية[1].

الخريطة رقم 01 الموقع الجغرافي للجزائر

المصدر:

http://www.google.dz/imgres ?imgurl) http://www.aljazeera.net/mritem s/images/2001/10/15/16088016.jgp&umgrefurl=http://www.eljazeera.net/nr/exeres/961d8 beb4-46a9-aaf1- 085 الموقع الجغرافي للجزائر

إن أهم ما يميز موقع الجزائر هو انتماؤها إلى مجالات جغرافية عديدة، فهي مركز المغرب العربي ولديها حدود مع كل دولة، كما أنها تعتبر بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا و تربط بين

[1]– عامر رخيلة ،الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية،الدبلوماسية الجزائرية 1830 -1962 ،ط2 ،دار هومة ،الجزائر، 2007 ،ص .ص 88-89

ضفتي المتوسط وهي جزء من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط و تقاسم دول الساحل الصحراوي في جزء كبير من الصحراء. وفي رأينا فان طول حدود الجزائر وخصوصا مع دول الساحل هو بمثابة عامل تهديد للجزائر فبعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز امني متقدم بالنسبة للجزائر نظرا للعالقات التاريخية المتميزة بين البلدين وكذلك بعد الثورة التونسية، بالإضافة إلى أزمة الساحل و العلاقات المتوترة مع المغرب أصبحت الجزائر في حالة انكشاف أمني

الفصل الثاني
جيوسياسية منطقة الساحل و التفاعل فيها.

تمهيد :

تعتبر منطقة الساحل من البؤر الأكثر حركية و تفاعلا في القارة الإفريقية و الأكثر خصوصية بفعل تركيبتها الاجتماعية ذات الطابع القبلي المعقد، و هشاشة الدولة الوطنية بسبب طبيعة أنظمتها السياسية و القائمة في معظمها عمى الانقلابات العسكرية و الفساد السياسي، ما أنتج العديد من الأزمات السياسية و الأمنية و الإنسانية عصفت باستقرار المنطقة وساهمت في بروز الظاهرة الإرهابية و الجريمة المنظمة، كما تعتبر منطقة الساحل ميدانا لمتنافس بين القوى الكبرى لمسيطرة عمى ثرواتها الطبيعية و حماية مصالحها عبر التواجد العسكري. و لاعتبارات أمنية و اجتماعية خاصة و بحك البعد التاريخي و الجغرافي الذي يربط الجزائر بمنطقة الساحل التي تعتبر بمثابة العمل الاستراتيجي التي تتفاعل مع مختلف أحداثه و أزماته، فقد عملت الجزائر على تبني مقاربة دبلوماسية إنسانية و أمنية لمواجهة التهديدات الآتية من الساحل باعتباره فضاء جغرافي شاسع المساحة ويتصل بالصحراء الجزائرية ما يفرض تحديا كبيرا للدبلوماسية الجزائرية لمعالجة أزمات المنطقة.

المبحث الأول: الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل.

إن الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل تدفعنا في البداية إلى التعريف بهذه المنطقة من خلال الموقع الجغرافي،والتعرف على تركيبتها الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز بها كما سنتطرق في مبحثنا هذا إلى الأزمات السياسية والأمنية التي تحدث في هذه المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل.

تعد كلمة الساحل من أصل عربي تعني من الناحية اللغوية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء و للساحل عدة تسميات أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات جغرافية و أنثروبولوجية اختلفت باختلاف وجوديا عبر الأزمنة حيث عُرفت بأسماء عديدة أهمها : بلاد السودان، بلاد السيبة، الصحراء الكبرى، الساحل الإفريقي، الساحل الصحراوي، و المصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي[1].

التعريف التاريخي:

عُرف الساحل في الأدبيات التاريخية بأنه حاز التماس بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء،كما تعرف هذه المنطقة ببلاد السودان غير أن هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي و السودان الشرقي .فالأول هو المجال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط الأطلسي بين موريتانيا والسنغال وغامبيا،بينما يشمل الشرقي دارفور وما وراءه شرقا أي السودان الحالي وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي

التعريف الجيوسياسية:

هناك اختلاف في تحديد الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الساحل ، فالبعض يعتبرها المنطقة التي يحدها البحر الأبيض من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب والبحر الأحمر من الشرق و التشاد من الجنوب .أما قلب الساحل فإنه يشمل شمال غرب موريتانيا وشمال مالي والنيجر،والبعض الآخر يعتبرها المنطقة الممتدة جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى

[1] -Renard Adam : Mali de l'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état, les rapports de GRIP, France, mars 2013, p 05.

البحر الأحمر على مسافة 2400 ميل في حزام يتراوح عرضه بين عدة مئات وآلاف كلم وتبلغ مساحته أكثر من ثلاثة ملايين كلم يشكل الساحل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا حيث يشمل دول: السودان، النيجر،التشاد [1].،مالي ،موريتانيا والسنغال ،وكثيرا ما رأيت الحسابات جيواقتصادية توسيعه ليشمل بوركينافاسو،نيجريا ،جزر الأرس الأخضر،إثيوبيا وإريتريا والجنوب الأقصى للجزائر وجنوب ليبيا كما تشكل هذه المنطقة المسافة التي تفصل المغرب العربي ببلاد السودان وهي تقع بين حقلين جيوسياسيين كشريط حدودي بين المتوسط وإفريقيا جنوب الصحراء، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء السودان والساحل هي المنطقة الغير منيعة لمخاطر الطقس وتشمل من الشمال إلى الجنوب كل من **ساحل الرحل** وهي المنطقة التي تأتي مباشرة بعد الصحراء ما يجعلها تعاني من نقص في معدل تساقط الأمطار إذ يتراوح المعدل السنوي لمتساقط بين 400 إلى 450ملم، و**ساحل الحضر** الذي نجد فيه مستوى تساقط الأمطار محصور بين 600 إلى 650ملم ورغم هذه النسبة إلا أنه ينتج بعض المحاصيل الزراعية، والمنطقة **الساحلية السودانية** التي تقع جنوب منطقة ساحل الحضر حيث يتراوح المعدل السنوي للأمطار فيها بين800 إلى 850 ملم كما تُعرف هذه المنطقة بكثافة أشجارها وتنوع محاصيلها الزراعية

[1]– خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، المجمة العربية للعموم السياسية، بيروت، العدد 641 ،2014 ،ص 35.

خارطة رقم 1 توضح موقع منطقة الساحل

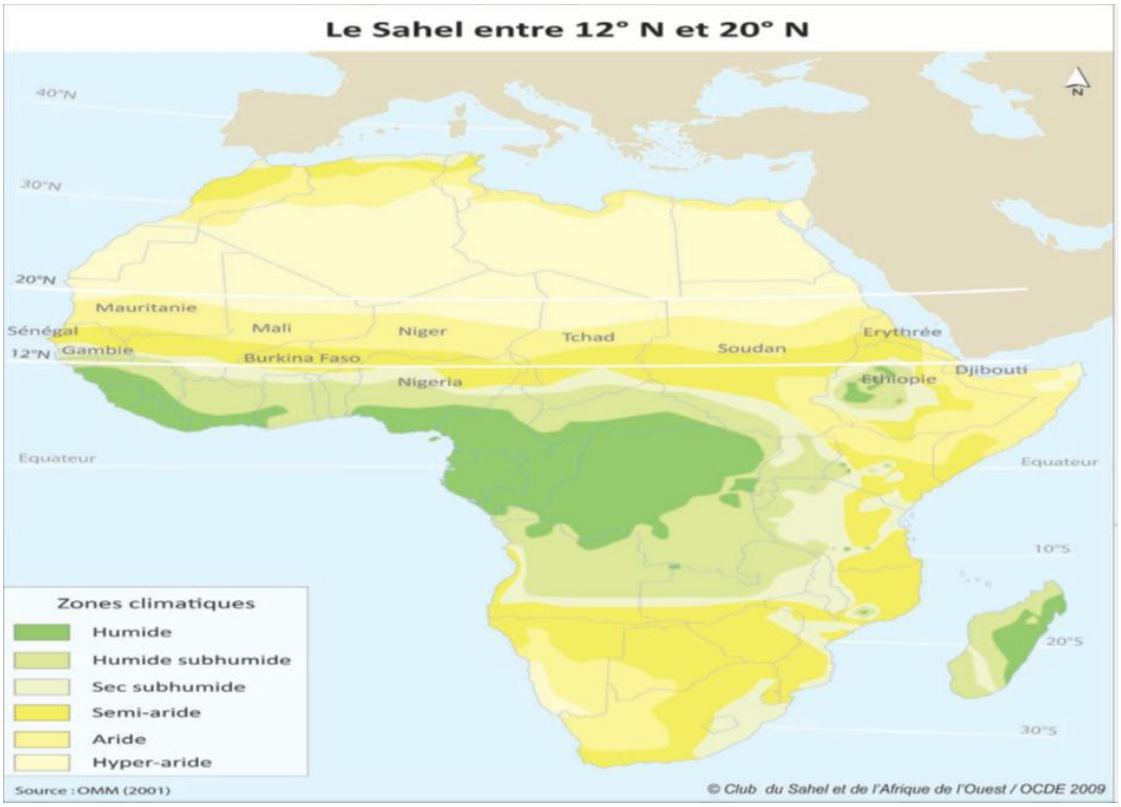

Source : Mehdi TAJE : Vulnérabilités et facteurs d'insécurité au Sahel, Enjeux ouest africain, N. °1 août 2010.

المطلب الثاني : التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية في الساحل

لقد عرفت شعوب الساحل ظاهرة الاستعمار الغربي منذ القرف 15 حيث كاف التنافس بين فرنسا، بريطانيا، هولندا و البرتغال بهدف الرقابة على أهم الطرق التجارية نظرا لأهمية المنطقة، فكاف مؤتمر برلين 1884تعبيرا عن هذا التنافس بتقسيم المنطقة بين القوى الأوروبية دون مراعاة خصوصية المنطقة التي وقعت تحت الاستعمار الفرنسي الذي تميز بتطبيق سياسة التفرقة و الجهوية ما انعكس عمى طبيعة التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية لمنطقة الساحل.

التركيبة الاجتماعية

إن التنظيم الاجتماعي لسكان منطقة الساحل يعتمد عمى الطابع القبلي أو العرش و هو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي عرفته مجتمعات عديدة من بينها على وجه الخصوص مجتمعات شمال إفريقيا. و منطلق القبلية يتمثل في العائلة إذ يرى الفرد في نفسه أن يكون والد أبناء كثيرين ينجبون بدورهم أبناء آخرين، فيصبح رئيسا لعشيرة صغيرة يمكنه أن يوسعها بجلب أسر أخرى بالقرابة الدموية أو بتوفير الحماية لها و من ثم تتضخم العشيرة فيحتفظ أبناء الجد المؤسس لها بالزعامة. ومن هذا المنطلق نجد أن منطقة الساحل تتميز بتنوع اثني وعرقي ألقى بضلاله على البناء الاجتماعي حيث تمتاز بتداخل وتلاقي عدة أعراق تمثل كل منها أنماطا وعادات مختلفة ،فعلى سبيل المثال نجد في النيجر أن الأثنية التي تمثل أكبر نسبة هي قبيلة **الهوساب** % 56 من السكان والإثنية الثانية هي قبيلة **السونغاي** بنسبة % 22 ،ونجد **التوارق** في الشمال بنسبة % 10 ،فقبيلة الهوسا تختص في التجارة والشؤون العامة، السونغاي في الإدارة والجيش والشؤون الأمنية أما التوارق أخذت موقف المطالبة بالانفصال عن السلطة المركزية [1]و التشاد نجدها تضم مجموعة هائلة من القبائل والأجناس المختلفة حيث تقدر عدد القبائل بحوالي 150 قبيلة وب 100 لهجة محمية، وتتحدث غالبيتها اللغة العربية والفرنسية، ومن أهم هذه القبائل:**الحامي، السامي والزنجي** [2] أما في مالي نجد خمسة إثنيات كبرى : مجموعة **الماندينغ** التي تشمل قبائل لبامبارا، سونينكي، مالنكي ،بوزو ومجموعة **بولار** التي تشمل قبائل بولس،توكولور ومجموعة **فولتاييك** التي تشمل قبائل بوبو،سينوفوومينتكا ومجموعة **الصحراء** التي تشمل قبائل

[1]– عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، **الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغارية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد ، ، ص ص 170-153 جامعة الشلف

[2]– 4العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر -ليبيا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة 175.، 2005 ، ص ص / 174 .الجزائر .تحت إشراف الدكتور بوقارة حسين،2004

المور،التوارق والعرب ومجموعة **السونغاي**[1] فمن خلال هذه القبائل والإثنيات التي ذكرناها نجد أن الطبيعة الاجتماعية في الساحل مفككة إثنيا وقبليا ،مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعب خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة .وهنا يكمن ضعف التركيبة الاجتماعية في الساحل بعد اكتساب الشعور بالوطنية والبقاء على الطابع القبلي مما نتج عن ذلك من أزمات وصدامات أثنية مثل أزمة دارفور في السودان ، التوارق في مالي والنيجر[2] وفيما يخص الديانات فإن الساحل طغت عليه الديانة الإسلامية مع بقاء الديانات التقليدية والكاثوليكية، ففي موريتانيا تغلب عليها الديانة الإسلامية باعتبارها جمهورية إسلامية ،وفي مالي يمثل المسلمون نسبة 94 بالمئة والكاثوليك بنسبة 4 بالمئة و2 بالمئة ديانات أخرى .أما في النيجر فنجد 95 بالمئة مسلمين والبقية مسيحيين وديانات أخرى وفي التشاد نسبة المسلمين بلغت 85 بالمئة والنصارى 5 بالمئة والوثنيين10 بالمئة ويتوقع أن يزيد عدد المسلمين باعتناق عدد كبير من وثنيي الجنوب وبعض المسيحيين الإسلام في الآونة الأخيرة ما ساهم في جعل المنطقة ذات أغلبية مسلمة في معظم دول الساحل. وبالنسبة لعدد سكان منطقة الساحل فقد تجاوز 80 مليون نسمة في 2008 ويتوقع أن يصل إلى 119 مليون نسمة سنة2025

جدول يبين عدد سكان لبعض دول الساحل:

الوحدة	مليون نسمة (م/ن)				
السنة	1960	1975	2000	2015	2050
موريتانيا	0.692	1.315	2.566	3.757	6.364
مالي	3.359	5.445	10.004	15.655	34.261
النيجر	2.208	4.942	11.124	18.754	53.163

[1] −Ritimo, Algérie, géopolitique : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial http : www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie_intro.html;17H11; 24 Aout 2012.

[2] -Paul Viottin Mark V, Kauppi (eds) international relations theory ; Realism, pluralism, globalism, usa Boston Allynand bacon, 1997, pp 56-57

التشاد	**2.429**	**4.155**	**8.405**	**13.429**	**29.939**
السودان	**2.170**	**16.776**	**33.349**	**45.615**	**73.029**
مجموعة دول الساحل	**17.848**	**32.635**	**65.448**	**97.210**	**196.756**

المصدر: démographie Rapport thématique étude prospective du sahel

من الجدول نلاحظ أن عدد سكان دول الساحل في تزايد ملحوظ منذ سنة 2000 خاصة في دولة النيجر و التشاد و يتوقع أن تزايد بالضعف في حدود سنة 2025 وهذا ما يفسر النمو السكاني الكبير الذي عرفته دول الساحل في السنوات الأخيرة. تمتاز دول الإقليم بنسب ولادات عالية تتراوح بين30و 40 بالألف ومعدل النمو الطبيعي في حدود 2 بالمائة، ويعود ذلك إلى انتشار الأمية والجهل وضعف المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول .كما أن الانفجار السكاني بدول الساحل جعل التركيبة العمرية لبلدان الإقليم تتميز بالتفاوت في المجتمع إذ 50بالمائة من أفراد المجتمع تقل أعمارهم عن 20 سنة مما يترتب عليه مضاعفة النفقات الاجتماعية وظاهرة البطالة والهجرة غير الشرعية يعتبر الساحل الإفريقي المنطقة التي تتقاطع فيها مجموعة[1]. من الثقافات واللغات، والتي تعكس الحضارات المختلفة التي عرفتها ،ما ولد تركيبة اجتماعية معقدة بطابعها الإثني والقبلي جعل من عملية الاندماج الاجتماعي والتكامل الوطني عملية صعبة ساعدت في انتشار النعرات القبلية والأزمات الداخلية التي أثرت في أمن واستقرار منطقة الساحل،كما أن ارتفاع معدلات الكثافة السكانية ونقص التنمية ساهم في انتشار ظاهرة الفقر و البطالة والهجرة غير الشرعية، ما جعل المنطقة بمثابة بيئة حاضنة لشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي استثمرت هذه الأوضاع لتنفيذ مخططاتها[2]

[1]– بدر حسين الشافعي: فرنسا ضحكت عمى الأفارقة بالملف الواقعي، عمى موقع: 13-05-2016. :في، http://www.islamonline.net/arabic/polites/topicd.shtml.

الوضعية الاقتصادية:

تتمتع دول الساحل بثروات طبيعية هائلة جعلتها محل أطماع الدول الكبرى،حيث تعتبر مالي ثالث منتج للذهب في إفريقيا بالإضافة إلى إنتاج الماس والحديد والفوسفات أما السنغال فتنتج الذهب والحديد الذي تصل قدرتها الإنتاجية إلى 750 طن،والنيجر تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج اليورانيوم و الذي تسيطر عليه شركة أريفا Areva أما بوركينا فاسو فتتمتع بإنتاج الذهب اليورانيوم بين ماتشتير موريتانيا بإنتاج الحديد الذي يقدر ب 100 مليون طن سنويا بالإضافة إلي دخولها في إنتاج النفط سنة 2007 وكذا النيجر، كما تنتج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا من النفط حيث يمثل 95.3 بالمئة من إجمالي الصادرات وتتوفر كذلك على الغاز الطبيعي[1] رغم كل هذه الموارد التي تتوفر عليها دول الساحل إلا أن يواجه تحديات إنمائية وإنسانية حادة،إذ يقع معدل التنمية البشرية في المنطقة ضمن أدناها في العالم وعلى مر السنين أدى تكرار الأزمات الغذائية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي و وسوء أداء الأسواق وانخفاض الإنتاجية والفقر والنزاعات إلى تقويض خطير في قدرة الأسر على الصمود أمام الصدامات المتكررة فمالا يقلعن 11.4 مليون شخص في منطقة الساحل يعانون من انعدام الأمم الغذائي حيث يعتمدون على المساعدات الدولية

جدول يمثل مؤشر التنمية البشرية في الساحل:

الدولة	الرتبة	دليل التنمية البشرية	دليل الفقر
النيجر	188	0.348	0.584
تشاد	185	0.392	0.545
بوركينا فاسو	183	0.402	0.508
مالي	179	0.419	0.496
موريتانيا	156	0.505	0.291

[1] -Dodds Klaus, géopolitiques a very short introduction , great britain, oxford university press 2007, pp 154.55

المصدر :تقرير التنمية البشرية 2015

من الجدول نلاحظ أن دول الساحل تحتل المراتب الأخيرة في تقرير التنمية البشرية حيث تحتل النيجر المرتبة الأخيرة ما يؤكد على الأوضاع المعيشية المتدنية في المنطقة وهذا بتفشي ظاهرة الفقر حيث تصنف في خانة الدول الأفقر في العالم يشير إلى حالة الضعف و اللاإستقرار. ويرجع ارتفاع مؤشر الفقر بالدرجة الأولى إلى غياب العدالة في توزيع الموارد وهي إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي حيث تنفرد القمة الحاكمة بكل الموارد المتاحة ويقع عبئ الحرمان على الشعب،هذا ما أدى إلى إشكالية تفاوت وصراع طبقي حاد وتفاقم أزمة التوزيع ،فالفشل الاقتصادي في الساحلي رجع أساسا إلى ظاهرة الفساد السياسي فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2009 فإن أكثر من 70 بالمئة من دول الساحل لا تتجاوز درجة 3 من 10 في سلم الفساد[1].

المطلب الثالث :الأزمات السياسية والأمنية في الساحل

1- أزمة بناء الدولة

إن مفهوم بناء الدولة حسب فرانسيسفو كوياما هو تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أفن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها .فمحددات بناء الدولة تتمثل في إقامة هندسة سياسية تصارع الحقائق الاجتماعية،وتضمن المشاركة ومراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن وبناء مؤسسات إدارية واقتصادية ،بالإضافة إلى استقلالية القضاء وتكوين جيش قوي يحمي الوحدة الترابية للدولة[2] غير أن هذه المؤشرات لا تنطبق على معظم دول الساحل التي تعاني من أزمة بناء الدولة التي من مظاهرها الدولة الفاشلة التي تعرف على أنها دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحكم وتنقصها الشرعية في عيون المجتمع الدولي كما أنها غير قادرة على

[1]– مصطفى صياح، أهمية العامل الجيوبوليتيكية في تحليل النزاعات الدولية، المفهوم و العناصر

[2] –Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit, Denis Touret.pdf. htt^://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.pdf

تأمين مستوى لائق من الخدمات الأساسية والضرورية لمواطنيها،وغير قادرة على الحفاظ على القانون والنظام،غير متماسكة اجتماعيا ،ما يؤكد على عدم استقرار النظام السياسي الداخلي[1] فمعظم حالات عن الاستقرار واللاأمن في الساحل سببها الرئيسي هو هشاشة الدولة، فالساحل أكثر المناطق الغير مستقرة في القارة الإفريقية حتي بعد أن مرت معظم دوله من الاستعمار إلى الاستقلال، حيث نجد كل من موجات التمرد والحروب الأربعة التي اندلعت في شمال مالي2008 – 1990 – 1963والحرب الحالية مرورا بحروب شمال النيجر بين الحكومة والتوارق 2007 ،[1].والحرب التشادية السودانية إلى الحرب في جنوب السودان ودارفور وكذا الحروب بين الدول مثل بين ليبيا والتشاد ،بين مالي وبوركينا فاسو وبين النيجر ومالي. فكل هذه الحروب تشير إلى طبيعة الفشل لدول الساحل حيث تواجه مشاكل عويصة تهدد انسجامها واستمراريتها ،فبعضها تجد صعوبات في تسيير الانقسامات القبلية الإثنية والدينية مما يؤدي إلى فوضى داخلية وخرق لحقوق الإنسان يتراوح بين غياب دولة القانون وصولا إلى قوافل النازحين والتصفية العرقية[2] ومن مسببات هذا الفشل نجد أن هذه الدول ورثت بعد استقلالها حدودا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية ولم تعترف بالمصالح الإفريقية وعليه فإن الحدود الموروثة عن هذا الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر كما أنها أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات ومع ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا أنتجت حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات التمرد والعنف السياسي كالتي جاءت بمطالب التوارق للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم ،وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي الذي جاء نتيجة الفراغ المؤسساتي حيث نجد أن المؤسسات السياسية والدستورية لم تؤدي الدور المنوط بها في دول الساحل والتي أصبحت عقبة في بناء الدولة

[1] –Dodds Klaus, géopolitiques a very short introduction , great britain, oxford university press 2007, pp 154.55

الحديثة وهذا ببقائها في النمط الذي تركها لاحتلال بتهميش وتضييق التنظيمات السياسية في صورة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وهذا ما نجده أيضا في معظم دساتير دول الساحل حيث أنها مستوردة ولا تتوافق مع البيئة الداخلية

2 – أزمة الشرعية:

تظهر أزمة الشرعية في دول الساحل بمستويين :

الأول يسمى بأزمة الشرعية السياسية والذي تجسد عبر القضايا المتعمقة ببناء الدولة التي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وحتي قضايا الديمقراطية فمنذ استقلال هذه الدول حلت محل الحكومات المدنية أخرى عسكرية في أكثر من نصف عدد الدول الإفريقية وذلك بالانقلابات العسكرية كالنيجر ومالي والجزائر حيث عززت هذه الانقلابات عدم الاستقرار السياسي وغياب الشرعية[1] أما المستوى **الثاني** فيه نتائج لأزمة المستوى الأول والذي ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية وكان ذلك كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة ،حيث بدأت العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون السياسية والداخلية للدول الإفريقية [2] فهذا الواقع الذي عرفته دول الساحل والذي من أهم مسبباته الظاهرة الاستعمارية التي خلقت دولا مشتتة إثنيا وقبليا،وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة أفرز العديد من الانعكاسات منها ما هو متجذر في المنطقة كنموذج التوارق ،ومنها ما هو دخيل على

المنطقة كظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود

- **نموذج التوارق:**

تشكل قبائل التوارق أقلية إثنية في منطقة الساحل حيث يتوزع التوارق أساسا بالجزائر، مالي،النيجر وبوركينا فاسو ويقدر عددهم بنحو ثلاث ملايين ونصف مليون ترقي موزعين

[1] – http://geology.com/world/algeria-satellit-image-shtml.18/04/2013.a 17.19.

[2] –http://www.chahid.org/index.php?option=com content é view =article&id=85&ltemid=1252013/04/19.consulter 06/04/2013

بأغلبية تصل إلى ما نسبته 85 بالمئة في دولتي مالي والنيجر على حد سواء ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراعي الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية، وفي ظل هذا الواقع انقسم التوارق في رؤيتي إلي موقفين : موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة توارقية في الصحراء الكبرى وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب التوارق لا يعترفون بفكرة الحدود في تنقلات منذ ذلك الوقت وعلاقات التوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان كل منها خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي. بدأ النزاع الترقي سنة 1990 وذلك بهجوم الثوار التوارق على الثكنات العسكرية في النيجر من أجل تحرير المساجين ومن ثم انتشر النزاع إلى مالي .ويرجع تمرد التوارق إلى العوامل التالية:

– التقسيمات العديدة للمجتمع التارقي والدخول في جبهات قتالية عديدة ضد الإثنيات الاخرى.

– الحرمان من الحقوق الجغرافية من قبل المستعمر الفرنسي.

– التدخل الليبي في الشؤون الداخلية النيجرية وتقديمها لدعم للثوار الترقيين.

– موجة الجفاف التي ضربت المنطقة وغياب التنمية الاقتصادية في الشمال. [1]

لقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي التوارق الموجودين على أراضيها، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين التوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة انتهت بإنهاء النزاع سنة

[1]– Jean-yves haine : l’endiguement renforcé : les politique de sécurité de la France et des Etats-Unis en Afrique, l’institut français des relations internationales, France, février 2016, p p 18-21.

1996 إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة عاد النزاع مجددا سنة 2006 في شمال مالي بتمرد حركة الأزواد التي تطالب بالانفصال وتدخلت الجزائر كوسيط في المفاوضات سنة 2007 انتهت بالتوقيع على بروتوكول لوقف القتال[1] .

خريطة رقم (2) تبين موقع التوارق:

المصدر : www.algeriachannel.net : image de tuareg

- **الإرهاب:**

وردت العديد من التعاريف حول الإرهاب، ونجد منها الذي يعتبره استخدام العنف والتهديد به بأشكاله المختلفة بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل للحصول على معلومات أو مال وبشكل عام الإكراه لإخضاع طرق من أو لمشيئة الجهة الإرهابية[1]. لقد استفحلت الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بشكل كبير، بسبب تعدد التيارات الإرهابية الموجودة وعلى رأسها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد، تنظيم الجماعة السلفية للجهاد، أنصار الشريعة وبوكو حرام .ويتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية، شمال مالي، الحدود المالية النيجرية وفي شمال التشاد.

برز تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ عام[1]. 2007 وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري ليتوسع فيما بعد ليشمل دولا أخرى في منطقة الساحل، خاصة مالي، النيجر، التشاد، ليبيا وموريتانيا وإذا استثنينا الجزائر لها تجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فإن باقي دول الساحل الإفريقي تعاني من ضعف وهشاشة بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية اختراق هذه الدول لإضعافها واستنفاذ قواها المسلحة خاصة أن المنطقة يصعب التحكم فيها بسبب شساعة المساحة وصعوبة تضاريسها[2] . يعود تفشي الظاهرة الإرهابية في الساحل إلى هشاشة هذه الدول وضعف التجانس الاجتماعي والعدالة التوزيعية بالإضافة إلي غياب التنمية ما ساهم في انتشار الفقر والبطالة الذي ساعد على تجنيد سكان المنطقة للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، كما أن الفراغ الأمني وصعوبة التضاريس وشساعة المساحة ساهمت في تزايد نشاط هذه الجماعات.

[1] – 4العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر -ليبيا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة 175.، 2005 ، ص ص/ 174 .

الخريطة رقم (3) تمثل نشاط تنظيم القاعدة في الساحل.

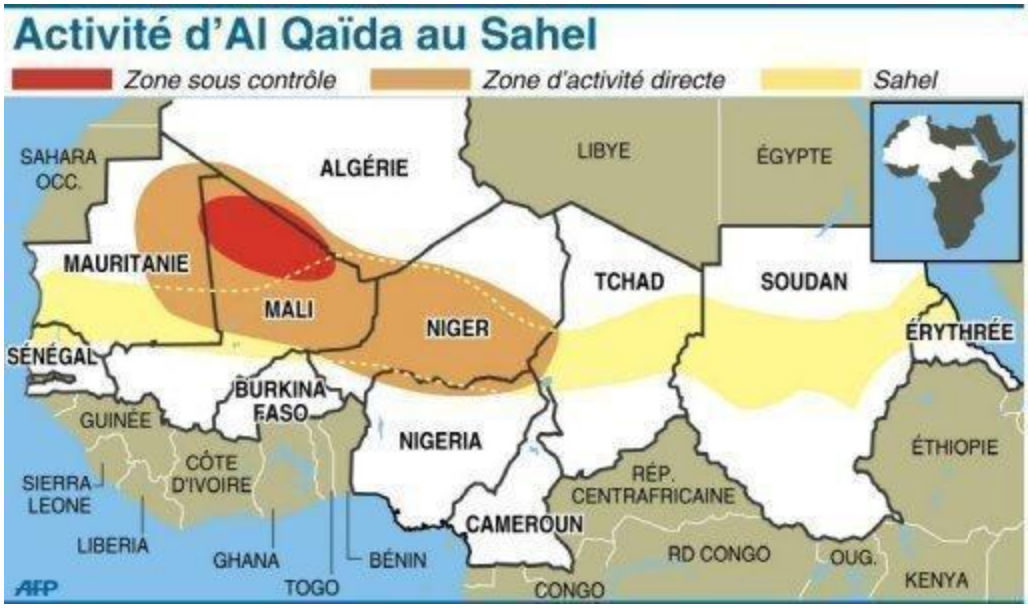

المصدر : www.saharamedias.net

- **الجريمة المنظمة:**

يعرفها " أبادنسكي "على أنها مؤسسة غير إيديولوجية تشمل عددا من الأفراد ذوي علاقات اجتماعية قوية، منظمة بشكل هرمي وبثبات الأهداف وثبات المستويات عمل الأقل وذلك بهدف تأمين الربح والقوة من خلال الانغماس في نشاطات غير قانونية، كما يعرفها الإنتربول على أنها الأنشطة الصادرة عن التنظيمات أو الجماعات ذات التشكيل الخاص والتي تهدف إلى تحقيق الربح بالطرق غير المشروعة، [1].وتستخدم ذلك النشاط الصادر عن التهديد والرشوة لتحقيق الأهداف المعتبرة. وتشهد دول الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها من غسيل للأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية وتهريب السجائر وتجارة المخدرات، خصوصا بعد تحول المنطقة إلى مركز عبور للمخدرات الصلبة مثل الهروين والكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا الغربية ثم الساحل الإفريقي[1] وإلى جانب

[1] -Ritimo, Algérie, géopolitique : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial http : www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie_intro.html;17H11; 24 Aout 2012.

المخدرات نجد الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي حيث يأخذ المهاجرين غير الشرعيين الجزائر كمركز عبور خاصة الذين يأتون من مالي والنيجر والتشاد في كثر نشاط الجماعات المختصة في تهريب المهاجرين حيث تقدر الأرباح التي تجنيها هذه الجماعات إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنويا. تبدو الصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب واضحة في أعمال الخطف مقابل الفدية التي يديرها تنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد في الساحل، كما لعبت التوترات المتصلة بتزايد الإتجار بالمخدرات وتآكل مؤسسات الدولة عبر التواطؤ في الجريمة المنظمة دورا أكثر أهمية في اندلاع الصراع في شمال مالي سنة 2012،وكان تواطؤ المسؤولين مع شبكات الجريمة المنظمة من جميع الأنواع حاضرا بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء المنطقة[2] وقد ساهمت قبائل المنطقة في تفشي الجريمة المنظمة نظرا لسهولة تنقمي وغياب الرقابة بسبب فشل دول المنطقة كما أن غياب التنمية وانتشار الفقر دفع سكان المنطقة إلى الإتجار بمختلف لأعمال غير المشروعة لتحقيق الربح السريع.

المبحث الثاني : التواجد الأجنبي في منطقة الساحل.

تعتبر منطقة الساحل من أبرز جهات الصراع الدولي في إفريقيا خاصة بعد الحرب الباردة أين برزت هذه المنطقة من خلال ثرواتها الباطنية التي تزخر بها كالمواد الطاقوية والمعدنية واليورانيوم كما تعتبر من أخطر بؤر الصراع والأزمات خصوصا التهديدات الإرهابية، وهذا ماجعلها محل تنافس بين القوى الكبرى تجسدت بمشاريع تخدم مصالح هذه الدول .وسنتطرق في هذا المبحث إلى التواجد الفرنسي والأمريكي في المنطقة[1].

المطلب الأول :التواجد الفرنسي في منطقة الساحل.

يعود الوجود الفرنسي في منطقة الساحل إلى العهد الاستعماري حيث كانت فرنسا تسيطر على عدة مناطق في إفريقيا خاصة دول الساحل والتي بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا وإيديولوجيا وثقافيا بالكيان الفرنسي، وهذا من خلال الاتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية مما سمح لها بالتدخل في شؤونها الداخلية إلى حد يصل إلى رسم القرار وصنعه بما يتوافق وتوجه الدولة الفرنسية وسياستها[1]. وهذا من خلال مجموعة من الروابط التي قامت على علاقات شخصية بين رؤساء فرنسا والنخب الإفريقية الحاكمة، حيث تعلمت معظم هذه النخب في فرنسا واستوعبتهم في نموذجها الثقافي، كما شكلت منظمة الفرانكوفونية والقمم الإفريقية الفرنسية منابر لمتغلغل الفرنسي في الساحل، وعلى المستوى الاقتصاد يشكل تشبكات مصالح تربط دول الساحل بالشركات الفرنسية، أما على المستوى العسكري والأمني فقد استمر الوجود العسكري الفرنسي عن طريق الاحتفاظ بالقواعد والقوات العسكرية وربط اتفاقيات سياسية وأمنية مع هذه الدولة[2]. يفسر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، وبات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل

[1] −Paul Viottin Mark V, Kauppi (eds) international relations theory ; Realism, pluralism, globalism, usa Boston Allynand bacon, 1997, pp 56-57

موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهمل صناعة الصلب في أوروبا، وتأتي النيجر اربعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة % 8.7 من الإنتاج العالمي ويغطي هذا المخزون % 12 من الاحتياجات الأوروبية، فضلا عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب) موريتانيا،النيجر،مالي،التشاد، ليبيا والجزائر. إن التواجد الفرنسي في الساحل نجده منذ استقلال هذه الدول في الستينات حتى تسعينات القرن العشريني تمحور حول معطيات ثلاثية قواعد عسكرية دائمة، تعاون عسكري وتدخل عسكري هدفها احتواء المد السوفياتي والمنافسة الأمريكية والبريطانية بالإضافة إلى تحقيق المصالح الفرنسية[1] وذلك بصياغة سياسة فرنسا الإفريقية، وفي فترة التسعينات تبنت سياسة المساعدات الاقتصادية والمشروطة،[1]. ومع ظهور الاتحاد الأوروبي وتبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة انتقل السلوك الفرنسي إلى الأوروبي مع بقاء النفوذ الفرنسي وتجسد ذلك عبر مشروع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن وللتنمية من أجل الساحل، كما برزت خلال هذه الفترة فراغ جديدة تنافسيا في منطقة الساحل تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والصيف التي تغلغلت في المنطقة من خلال استثماراتها الضخمة حيث وصل إجمالي هذه الاستثمارات في إفريقيا سنة 2005 إلى 750 مليون دولار وركزت وجودها في دول الساحل من خلال المنتدى الصيني الإفريقي الذي يعقد كل ثلاث سنوات، ما حتم على فرنسا تبني سياسة جديدة تقوم على تكثيف المشاريع الاقتصادية والمساعدات المالية. وبعد 2012 عادت فرنسا إلى استراتجيتها العسكرية عبر عملية (سيرفال serval) في مالي وعملية (برخافbarkhane) التي توسعت لتشمل خمسة دول في الساحل وهي مالي،النيجر،تشاد، موريتانيا وبوركينافاسو اعتمدت فرنسا في تنفيذ استراتجيتها في منطقة الساحل على مجموعة من الآليات:

[1] –Dodds Klaus, géopolitiques a very short introduction , great britain, oxford university press 2007, pp 154.55

الآليات الاقتصادية:

تهدف فرنسا إلى تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام في منطقة الساحل وضمان سوق لتصريف منتجاتها، فحجم صادارتها لإفريقيا بلغت 39.7 مليار فرنك سنة 1999 و وارداتها 27.7 بليون، فضلا عن مشاريع مثل شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال والنفط، كما عملت على زيادة إنشاء المفاعلات النووية وذلك بالسيطرة على اليورانيوم في النيجر الذي تسيطر عليه شركة أريفا . Areva إذ يتراوح حجم الاستثمار من 60- 40 مليار دولار كما تمثل إفريقيا % 5 التجارة الخارجية الفرنسية ²كما تبرز الآليات الاقتصادية من خلال المساعدات الإنمائية حيث تقدم فرنسا % 49 من جملة مساعداتها الخارجية لإفريقيا وتساهم ب % 24.2 من حجم المساعدات الإفريقية وتعمل على مسح الديون حيث أعلنت في القاهرة أثناء انعقاد القمة الإفريقية الأوروبية في 2004 أنها ستشطب جميع الديون التجارية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتم إلغاء 10 مليار يورو من هذه الديون وكل هذه المساعدات مشروطة بضرورة احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

الآليات الثقافية:

إن أهم ما يميز السياسة الفرنسية في الساحل هو اعتمادها على الآلية الثقافية وذلك بسمو العادات والتقاليد الفرنسية واستيعاب النخب والمجتمعات الإفريقية ثقافيا وقد وصل عدد المراكز الثقافية الفرنسية في القارة في الثمانينات إلى 52 مركزا ثقافيا وحرصت فرنسا على تقديم المنح الدراسية في المدن الكبرى الفرنسية كما ساهمت منظمة الفرانكوفونية التي أسست سنة 1970 لتجميع الدول الناطقة بالفرنسية وصارت لها اهتمامات سياسية وثقافية حيث تساهم في مراقبة الانتخابات[1].

[1] -Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit, Denis Touret.pdf. htt^://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.pdf

الآليات السياسية:

إن التواجد الفرنسي في الساحل يعكس قوة وصورة فرنسا في العالم، فعلى المستوى الدبلوماسي عملت على كسب تأييد الدول الشريكة للتأثير في القرارات على مستوى الأمم المتحدة ونظرا للتركيبة الاجتماعية المعقدة لدول الساحل عملت فرنسا على تطبيق سياسة فرق تسد حيث أن عودة فرنسا إلى المنطقة من باب الأزمات المشتعلة مثل تدخلها في التشاد لإنقاذ حكم الرئيس إدريس ديبي بعد الأزمة السياسية التي عصفت بالتشاد، والتدخل في 2011 لإسقاط حكومة لورانغ بابو ضد الرئيس الحالي الحسن واتارا في كوتديفوار والتدخل في شمال مالي في 2012 ،فسياسة فرنسا في الساحل تحددها مصالحها الحيوية وذلك بإقامة أنظمة موالية لها سواء بالطرق السياسية أو بالطرق العسكرية[1].

القواعد العسكرية:

وصل عدد القواعد العسكرية الفرنسية في إفريقيا إلى 100 قاعدة سنة 1960 و 8100 جندي وتم تخفيضها بسبب التكاليف المرتفعة إلى 6 قواعد عسكرية وعدد الجنود إلى 6000 جندي وهذه القواعد هي:

- قاعدة جيبوتي:

تعد أهم قواعد فرنسا العسكرية شرق القارة في خليج عدن حيث تسمح لها بمراقبة البحر الأحمر وتأمين الملاحة وتضم هذه القاعدة 3200 جندي.

- قاعدة داكار بالسنغال :

تعتبر ثاني أكبر قاعدة من حيث القوة والعتاد وتضم حوالي 1170جندي.

[1] -Jean-yves haine : l'endiguement renforcé : les politique de sécurité de la France et des Etats-Unis en Afrique, l'institut français des relations internationales, France, février 2016, p p 18-21.

- قاعدة ليبرافيل في الغابون :

تضم كتيبة مشاة مكونة من 700 جندي وعدد من المركبات- المدرعة وطائرات الهيلوكوبتر.

- قاعدة نجامينا في التشاد :

وتضم كتيبتان للمشاة تضم 900 جندي

- قاعدة يوريون في ساحل العاج

:وبها كتيبة للمشاة البحرية فضلا عن عدد من المركبات- المدرعة والهيلوكوبتر.[1]

اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك:

هناك حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون،إفريقيا الوسطي،جزر القمر، كوتديفوار، جيبوتي، الغابون، السنغال والطوغو، ويحق لهذه الدول طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في حالة الأزمات، إضافة إلى اتفاقيات التعاون العسكري و العون التقني وتدريب القوات.[2] إن أهم رهان لفرنسا هو حماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية في المنطقة حيث ترى أن أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان، فالتواجد الفرنسي في منطقة الساحل فرضته معطيات تاريخية مرتبطة بالإستعمار وكذلك المصالح الاقتصادية الحيوية لفرنسا في المنطقة بالنظر إلى شبكة العلاقات التي تربطها مع الأنظمة السياسية وحجم الإستثمارات، ما يستلزم وجودا عسكريا لحماية هذه المصالح أما التهديدات والأزمات التي تعرفها المنطقة خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة حيث استغلت هذه الأزمات المشتعلة كمبرر للتدخل في المنطقة، بالإضافة إلى مواجهة المنافسة الأمريكية والصينية التي تغلغلت في الساحل في السنوات الأخيرة خاصة في الميدان الاقتصادي، وهذا ما يظهر من خلال تدخلاتها العسكرية

في ليبيا، مالي، كوتديفوار وإفريقيا الوسطى لإبراز قوتها ومكانتها في إفريقيا بشكل عام والساحل بشكل خاص[1].

المطلب الثاني :التواجد الأمريكي في منطقة الساحل

لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية بإفريقيا إلا بقدر محسوب، وغالبا ما كانت توكل مهام إفريقيا لحليفتها الفرنسية والبريطانية تاركة عناء التدبير والتدخل في مستعمراتها القديمة، واستمرت اللامبالاة حتى نهاية الحرب الباردة أين ظهرت العولمة الجديدة بقيادة أمريكية حيث تحولت إلى مناطق النفوذ والثروة في إفريقيا وذلك من خلال زيارة الرئيس كلينتون لإفريقيا والتي دامت 11 يوما أين أكد على أهمية إدراج القارة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 باتت تشكل منطقة الساحل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد الذي يسعى إلى:

- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
- حماية خطوط التجارة البحرية.
- الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام.
- فتح أسواق أمام حركة التجارة والإستثمارات الأمريكية.
- دعم ونشر قيم الليبرالية وحقوق الإنسان.
- مواجهة النفوذ الصيني والأوروبي في منطقة الساحل[1].

ومن دوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل نجد:

- فشل الدولة وانعكاساته على المصالح الأمنية الأمريكية حيث أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تنص على أنها مهددة ليس من طرف دولة قوية منافسة بقدر ما هي مهددة من قبل الدول الفاشلة[1].

[1]– بولجدري فيصل و عبد السالم دخيل : الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا، جامعة سكيكدة،)ب س ف(، ص 6) .

– محاربة الإرهاب :حيث تصدرت قائمة الاهتمامات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر– خصوصا في منطقة الساحل التي أصبحت ملاذا آمنا للمجموعات الإرهابية المسلحة التي تهدد المصالح الأمريكية [2]

– تنويع مصادر الطاقة : حيث تم تحديد أهداف الطاقة وتحدياتها الاستراتيجية في التقرير الذي أُعد بإشراف ديكتشيني نائب الرئيس بوشفيماي 2001 والذي جعل من إفريقيا أولوية لتزويدها بالنفط حيث تزداد احتياجاتها ب% 33 ،خاصة في خليج غينيا في غرب إفريقيا الغني بالنفط ومنطقة الساحل خاصة بعد الإكتشافات النفطية في التشاد سنة 2003 ب 210 مليون برميل وموريتانيا عام 2006 باحتياطات قدرت بمليون برميل حيث أصبحت الشركات الأمريكية أكثر نشاطا في المنطقة كشركة إكسون موبيل [1].

– المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل:

تمثلت المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل قبل عام 2001 في:

– قوات الرد لأزمات الساحل :حيث تقوم بتدريب القوات المسلحة للدول الإفريقية وتجهيزها بمساعدة الجيش الأمريكي وذلك إثر مجازر رواندا في1995

– مبادرة الرد على الأزمات الإفريقية :وتهدف إلى تعزيز قدرة الدول الإفريقية على

– الاستجابة بشكل فعال للعمليات حفظ السلام وإنجاز المهام الإنسانية، حيث وقعت كل من السنغال، غانا، كوتديفوار ... على برنامج تدريب مجموعة نشاطات حفظ السلام التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، وعلى إثر هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية خلا 4سنوات، بتدريب 9000 جندي من الدول الموقعة [2] .

– عمليات الإغاثة المركزة: هو برنامج تدريب وتجهيز بقيمة 84 مليون دولار لتحسين

[1]– خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، المجلة العربية للعموم السياسية، بيروت، العدد 641 ،2014 ،ص 35.

– قدرات مواجهة التمرد داخل الدول الإفريقية، وتم إنشاء هذا البرنامج سنة 2000 كرد على حالة التمرد في سيراليون على إثره قامت القوات الخاصة الأمريكية بتلقين جنود نيجير يين، غانيين وسنغاليين كل تكتيكات القتال[1].

ما بعد 2001:

– مبادرة بان الساحل Initiative Pan–Sahel :

ظهرت سنة 2002 حيث تقوم على تكوين وتسليح جيوش دول الساحل وشملت التشاد، مالي، النيجر وموريتانيا وخصصت لهذه المبادرة مبلغ 8مليون دولار لتكوين هذه الجيوش، وانطلقت واشنطن في هذه المبادرة من فرضية أساسية هي أن أمنها في القارة الإفريقية مرتبط بمكافحة الإرهاب في الساحل ويرى العقيد في الجيش الأمريكي" فيكتور نيلسون "المسؤول عن برنامج بان الساحل أن هذه المبادرة هي أداة مهمة في الحرب على الإرهاب من خلال تكوين الجيوش والدعم اللوجستيكي في الساحل الإفريقي إضافة إلى الاعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل مكافحة الإرهاب[1] ولقد واجهت مبادرة بان الساحل أهم اختبار لها في سنتها الثانية وذلك من خلال مطاردة التنظيم الإرهابي المتمثل في الجماعة السلفية للدعوة والقتال بقيادة عمار صايفي المدعو عبد الرازق البارا والتي أعلنت ولائها لتنظيم القاعدة، ويمكن القول بأن هذه المبادرة حققت نجاحا معتبرا بعد ما تمكنت قوات من النيجر و التشاد من قتل 43 مسلحا من [2] تنظيم القاعدة لبلاد المغرب الإسلامي سنة 2004

مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme : جاءت سنة 2005 لتعويض مبادرة بان الساحل من طرف البنتاغون والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث تم إدراج كل من الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا والسنغال في المبادرة كما استدعيت ليبيا إلا أنها رفضت

[1]– حافظ النويني، ارجع ابق، ص 17.

المبادرة، وهدفها تعزيز قدرات دول هذه المنطقة في مواجهة التنظيمات الإرهابية ومنع تجنيد مقاتلين جدد وخلق مناطق لجوء للإرهابيين وكذا مكافحة التطرق [3]وتم إدراج هذه الدول لتعزيز التعاون بين دول الساحل وجمعها مع دول المغرب وتكوين مؤسسات دولة قادرة على وقف التنظيمات الإرهابية على أراضيها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في الجانب الاستخباراتي بتبادل المعلومات بين جيوش هذه الدول والقيام بالمناوبات العسكرية المشتركة بتعزيز التعاون الأمني بين هذه الدول . خصصت لهذه المبادرة تمويل يقدر ب 100 مليون دولار سنويا واتخذت من واغادوغو مقرا لها[1].

المبحث الثالث :مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل.

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل على مقاربة إنسانية تقوم على مدى إدراكها للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من خلال العمل والمساهمة في معالجة هذه الأوضاع بتقديم مساعدات إنسانية، ومسح الديون من أجل دفع عجلة التنمية، وعلى مقاربة أمنية تقوم على العقيدة الأمنية الجزائرية بالانخراط في المشاريع والمبادرات الأمنية لمواجهة الأزمات المتعاقبة والتهديدات المستمرة في منطقة الساحل.

المطلب الأول :المقاربة الإنسانية.

تتخذ المقاربة الإنسانية جزئها في الدبلوماسية الجزائرية للأمن والاستقرار في منطقة الساحل وهي تسعى جاهدة للحرص على تبني الخيار الاقتصادي والاجتماعي في أولوية العمل الجماعي بهدف جعل التنمية البديل الأمثل لأزمات الساحل المتكررة والمترابطة .وتتجسد هذه المقاربة من خلال :

- دعم مبادرة النيباد :

النيباد عبارة عن استراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي، والإستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات

[1] -Renard Adam : Mali de l'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état, les rapports de GRIP, France, mars 2013, p 05.

التي تواجه القارة الإفريقية المتمثلة في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش .وتلك الاستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال وجنوب إفريقيا من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا في اجتماع منظمة الاتحاد الإفريقي بزامبيا في جوان 2001 وتم إقرارها في أكتوبر 2001 بأبوجا عاصمة نيجيريا [1].

وتقوم بادرة النيباد على ثلاث ركائز:

1- وضع الأسس والآليات لتحقيق التنمية المستدامة

2- تحديد الميادين الحيوية والهامة لإخراج إفريقيا من التهميش

3- تعبئة الموارد لضمان نجاعة السياسات والبرامج المتبعة

ومن أهداف هذه المبادرة:

- القضاء على الفقر ووضع الدول الإفريقية فرديا وجماعيا في طريق النمو المستمر والتنمية

- إنهاء التهميش في إفريقيا والارتقاء لوحدة كاملة ومفيدة في الاقتصاد العالمي.

- تجاوز إقصاء المرأة وعزلها

- تحقيق معدل نمو متوسط في الناتج المحلي الإجمالي PIB -ب % 7 سنويا خلال 15 عاما المقبلة [2]

وقد اهل الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور محوري في إفريقيا وسعيا منها لخلق فرص التنمية جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشروع النيباد شغلها الشاغل من أجل التوصل إلى إشراف إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى، وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها لإحداث التكامل الإقليمي والاتصال كمشروع الطريق العابر للصحراء بين الجزائر -لاغوس -النيجر، ومشروع أنبوب الغاز من

[1]- حمد ناصر "ثالث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنارست استعدادا "قاعدة الصحراء"، يومية الخبر: العدد 5227 ،الجزائر)13 أغسطس 2013 :)ص 79.

[2]- نفس المرجع.

نيجيريا إلى أوروبا مرورا بالجزائر والنيجر، ومشروع الأليات البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا بنيجيريا .كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النيباد شريكا مهما وقطبا جديدا للتنمية في الاقتصاد العالمي حيث رافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من أجل النيباد وأهدافها وأسسها كمداخلة الرئيس بوتفليقة قمة فرنسا إفريقيا بنيس سنة 2001 حيث دعا إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الإعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية[1]

المساعدات الإنسانية:

تشكل المساعدات الإنسانية جزءا هاما من المسعى التضامني للجزائر مع دول الساحل ودفعة إضافية لتقوية جهودها المبذولة من أجل مساعدة شعوب المنطقة والتي تتعدى أوقات الشدة التي تخلفها الصراعات لتشمل أيضا الحالات الإستثنائية المستعصية والمتأزمة كفترات الجفاف والكوارث الطبيعية وذلك بتقديم مساعدات غذائية ومالية وطبية حيث قامت الجزائر بمنح مساعدات إنسانية للاجئين الماليين النازحين جراء الوضع الأمني الذي تعرفه منطقة شمال مالي بتخصيص حصص من المساعدات الإنسانية المقدرة ب 160 طن من المواد الغذائية والطبية وكذا الأغطية والتي تم نقلها على متن طائرات [1]. اتجاه كل من شمال مالي، موريتانيا، بوركينا فاسو والنيجر سنة 2012 [2]. كما أرسلت الجزائر مساعدات استعجالية للسودان سنة 2013 جراء الفيضانات القوية التي عرفتها في عدة مناطق الواقعة على ضفاف النيلو التي تسببت في موت العديد من السكان وخلفت آلاف المنكوبين حيث قدرت هذه الأخيرة ب 50 طن ،بالإضافة إلى تقديم 35 طن للنيجر جراء الفيضانات أيضا.

[1]– عمر الأنصاري، "الطوارق يوم للسالم وآخر للحرب" العربية الدولية، العدد 0015 ،02 فيفري 4115 ،ص 45.

[2]– علي يونس، "اتفاق الجزائر صمام الوضع في مالي"، المساء العدد 0202 ،الجزائر،) 00 أوت 4110 ،) ص 2

مسح الديون:

تعتبر المساعدات المالية أداة من أدوات العمل الدبلوماسي للدول التي تبحث عن دور لها في الصرح الدولي،حيث اعتمدت الجزائر سياسة مسحا لديون للدول الأقل نموا في إفريقيا وذلك بإلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار سنة 2013 على 14 دولة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وشمل القرار كل من :البنين، بوركينافاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيابيساو، موريتانيا، مالي، الموزمبيق، النيجر، السنغال، السيشل، ساوتوميو برانسيبيو تنزانيا .وتعتبر موريتانيا أكبر مستفيد من قرار مسح الديون بقيمة 250 مليون دولار، وهذا يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتنفيذ إلتزامات الجزائر الدولية تجاه القارة من أجل تعزيز التنمية ومكافحة الفقر،وتربط الجزائر علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول المعنية بقرار مسح الديون على رأسها دول الساحل الإفريقي[1].

المطلب الثاني :المقاربة الأمنية

اعتمدت المقاربة الأمنية للدبلوماسية الجزائرية على العقيدة الأمنية التي يقصد بها مجموع الآراء والإعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا للمسألة الأمن في الدولة، وتتبني الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب الدولة أمنها وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها وتبلورت عقيدة الأمن القومي الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الإستقلال حتى السبعينات متأثرة بمشاكل الحدود، وقد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها أهمها العامل التاريخي حيث تشكل الثورة الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة هذه العقيدة كما أن الثقل التاريخي، السياسي، الاقتصادي، الجغرافي والسكاني وُضعف أيضا في صياغة التصور الأمني الجزائري، وبحكم موقعها الجغرافي توجد الجزائر في قلب منطقة جيوسياسية قريبة من أوروبا يفصلها عنها المتوسط

[1]– نوار بوخرص ، المرجع السابق، ص 02.

وفي الجنوب تشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء، وعليه يمكن تحديد دوائر الأمن القومي الجزائري في الدوائر التالية :الدائرة المغاربية العربية، الدائرة الإفريقية والدائرة المتوسطية وهي تمثل مناطق أمن حيوية بالنسبة لأمنها .وشيدت الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد شمالي مالي والنيجر مما أجبر الجزائر على التحرك دبلوماسيا تفاديا لأي تدخل دولي على جناحها الجنوبي وخلق بؤرة توتر جديدة هي في غنى عنه

جدول يمثل القدرات العسكرية لدول الساحل الإفريقي (2010-2009)

الدولة	حجم القدرات العسكرية	الانفاق العسكري (بالمليون دولار)
الجزائر	**147000**	**5600**
بوركينا فاسو	**11200**	**101**
التشاد	**23350**	**436**
مالي	**7750**	**147**
موريتانيا	**15870**	**115**
النيجر	**5300**	**53.1**

المصدر :قوي بو حنية :الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات عليا 2014. http://studies.aljazeera.net

فمن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تعطي أهمية بالغة للجانب العسكري ما يظهر في حجم القدرات العسكرية الذي وصلت إليه في السنتين 2009- 2010 وفي الإنفاق العسكري، حيث ارتفعت ميزانية الدفاع الجزائري من 2.6مليار دولار سنة 2004 إلى 5.6 مليار دولار في 2010 لتصل إلى 11 مليار دولار سنة 2013 وهذا ما يوضحه

الجدول التالي:

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليون دولار	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر :قوي بو حنية، المكان نفسه.

– تعزيز آليات التعاون المشترك والدفاع الأمني المتمثلة في: لجنة الأركان العملياتية المشتركة : تأسست خلال الاجتماع الذي انعقد في أوت–[1]. 2009 بين كل من الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر بمدينة تمنراست التي أصبحت مقرا لها وهي تهدف إلى التنسيق في السياسة الأمنية للدول الأعضاء من أجل وضع استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب من خلال الاجتماعات الدورية التي تتضمنها[1] إن النتيجة التي توصلنا إليها في هذا الفصل هي أن منطقة الساحل تتميز بطبيعة جيوسياسية صعبة وتنوع إثني وقبلي ساهم في انتشار الأزمات المختلفة التي عجزت الأنظمة السياسية القائمة على تسويتها بسبب غياب الشرعية وأسس بناء الدولة، كما شكل انتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي استغلت طبيعة المنطقة لتنفيذ أعمالها تهديدا كبيرا لأمن واستقرار المنطقة، التي عرفت بعد الحرب الباردة تنافسا أجنبيا علي الثروات الطبيعية رغم تبرير تواجدها بدعوى مكافحة الإرهاب. وفي خضم هذه التطورات والأزمات التي تهدد أمن واستقرار الجزائر، اتبعت الدبلوماسية الجزائرية مقاربات إنسانية وأمنية عن طريق العديد من البرامج والمبادرات لمواجهة الأزمات والتهديدات الآتية من منطقة الساحل، بالاستناد إلي مبادئ الدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم التدخل وحسن الجوار[2].

[1]– حسن قادري ،**مرجع سابق**. ص.ص 10 .11

[2]– عامر رخيلة ،مرجع سابق. ص89 .

الفصل الثالث
الأزمات في الساحل و الجهود الدبلوماسية الجزائرية

تمهيد :

تعتبر منطقة الساحل من أكثر بؤر العالم التي تشيد أزمات و حروب و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة و التفاعلات السياسية فيها، إضافة إلى التنافس الأجنبي فيها. و تشكل الأزمة المالية مثالا عمى هذا الوضع الذي تشيده المنطقة بسبب النزاع المسلح الذي تعرفه في الشمال بين الحركات الانفصالية المسلحة و الحكومة المالية و أطراف خارجية متمثلة في التدخل الفرنسي هذا ما أدى إلى انتشار الفوضى و عدم الاستقرار في الساحل، خصوصا مع اندلاع الأزمة الليبية التي تعرف عدة جبهات لمصراع عمى المستوى السياسي و العسكري تنذر بحرب أهمية .وفي خضم هذه الأحداث و التفاعلات ازداد نشاط الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة، ما حتم عمى الدبلوماسية الجزائرية التحرك لإيجاد تسوية لهذه الأزمات عبر آلية الوساطة و المشاركة في المبادرات الرامية إلى القضاء على هذه التهديدات في منطقة الساحل. و هذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل الذي يتكون من ثالثة مباحث و في كل مبحث مطلبين يتناول تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع هذه الأزمات.

المبحث الأول: الأزمة المالية.

تشكل الأزمة المالية أهم الرهانات في منطقة الساحل و ذلك بسبب انتشار الجماعات الإرهابية المختلفة و الأسلحة و كل أشكال الجريمة المنظمة ما يهدد أمن و استقرار المنطقة و بصفة خاصة أمن الجزائر التي تشترك مع مالي في حدود شاسعة، و لهذا تبنت الدبلوماسية الجزائرية مقاربة تعتمد على تغليب الحوار بلعب دور الوساطة من أجل إحلال السلم و الامن في مالي و في منطقة الساحل ككل.

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة المالية

.تعود جذور الأزمة المالية إلى الفترة التي أعقبت الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1960 حيث واجهت مالي عدة مشاكل وعمى رأسيا وجود تجمعات سكانية غير متجانسة عرقيا و ثقافيا ضمت بعضها البعض قسريا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة أي بتقسيم جديد دون مراعاة الانتماءات القبلية [64] و العشائرية حيث لم يتم التركيز عمى هذه المكونات التي سبقت الاستعمار .و نذكر التوارق مثال الذين ينحدرون من البربر و بديانة إسلامية منذ القرن 17 حيث أقاموا في السلاسل الجبلية الممتدة جنوبي الصحراء الكبرى و كانوا أسياد المنطقة كما عانوا من عشوائية حدود الدولة القومية في إفريقيا، فالمجموعة التي تظميا مالي عرفت تهميشا من قبل السلطة الحاكمة ما أدى إلى تمرد التوارق الأول سنة 1963 ضد نظام موديبو كايتا و هو أول رئيس لدولة مالي المستقلة قاده زعماء القبائل و الوجهاء التقليديون من التوارق، بدأ من منطقة كيدال و تعرض لقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكن في نهاية المطاف من إخماد التمرد و فرض حكم عسكري عمى المنطقة، و في عام 1988 تأسست الحركة الشعبية لتحرير الازواد التي تعد أول تنظيم سياسي للتوارق الماليين.

[64]– سميم بوسكين 8 تلوالت البيئة إلقمياية و انعكاااتها عمى االن الوطن الجزائري 0202-0202 ،مذكرة ماجستير في العموم السياسية، جامعة بسكرة، كمية الحقوق والعموم السياسية، 4102-4103 ،ص 31

و اندلع التمرد الثاني في سنة 1990 بهجوم المسلحين التوارق على منطقة ميناكا و لاحتواء التمرد قام الرئيس موسى طراوري بمنح منطقة كيدال حكما ذاتيا و انتهى هذا التمرد باتفاقية بين الحكومة و المتمردين بتمنراست جانفي 1991 و التي استكملت بملحقات[65] سميت بالميثاق الوطني .و اندلع الفصل الثالث من الصراع في 23 ماي 2006 بعد أن أعمن كل من الزعيمين المتمردين إبراهيم بيانغا و الحسن فاغاغا الحرب ضد الحكومة المالية بعد فشل الوساطة التي قام بها الزعيم التارقي إياد آغ غالي لاقناع الرئيس أمادو توماني توري بتحقيق مطالب التوارق فانتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاقية السالم بالجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد التوارق. و لكن كما في المرات السابقة اضطر الطرفان لقبول الوساطة الليبية التي أسفرت عن ما يسمى ببروتوكول تفاهم وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 و هذا ما وضع حدا لأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون على مركز عسكري للجيش المالي و قع على بعد 150 كلم شمال كيدال كبرى مدن الشمال المالي و هو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر

من بين أسباب الأزمة المالية

نجد معاناة مالي من التدهور في حالة النظام و القانون خاصة مع تعاظم المشكلات الامنية و تنوعها كالانقلابات العسكرية و مشكلة المتمردين التوارق في الشمال، كما عانت من المشاكل الناتجة عن انتهاكات حقوق الانسان و التدهور المؤسسي و الاجتماعي بالتعدد الاثني و كذا فشل سياسات الاندماج الوطني و تنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة ما أدى إلى غياب التنمية في المناطق الشمالية و هذا ما جعل مالي دولة فاشلة بكل المقاييس كما أن النزاع المسلح في ليبيا نتيجة التدخل العسكري شكل سببا في انتشار فوضى السلاح في الساحل ككل و عودة عدد كبير من العناصر الترقية إلى مالي مدججة بالاسلحة المتطورة و التي ساعدها تطور أشكال التنسيق بين الجماعات الجهادية التي

[65]– عمر المزوغي 8 الربيع يزهر شوكا، تصوير أحمد ياسين، طرابمس، نوفمبر 4101 ،ص ص 45-51

نشطت في الساحل و مالي مثل القاعدة في المغرب الاسلامي، حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا مع تنظيمات أخرى مثل بوكو حرام في نيجيريا و الشباب الاسلامي في الصومال و انتشار كل أشكال الجريمة المنظمة ما ساهم في بروز الازمة المالية [66]

-تطور الأزمة المالية

تجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي اعتبرت الاتفاق مع الحكومة المركزية مجحف في حقها عمى عدد من المدن المالية يوم 18 جانفي 2012 و هي مناكا عمى الحدود النيجيرية لتمتد إلى محافظتي كيدال و غاو، حيث طالبت بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية و إقامة دولة خاصة بالتوارق [67]

.و مع انتشار أعمال العنف في شمال مالي قام الجيش بانقلاب عسكري عمى حكومة الرئيس أمادو تومانى توري و تعميق المؤسسات الدستورية في مارس 4104 ،لكن لم تعترف به أية دولة .و أمام ضعف الجيش المالي و هشاشته أعمن التوارق عن قيام دولتيم يوم 06 أفريل 2012 و برروا ذلك بأن صبرهم قد نفذ بعد مضي عقود طويلة في انتظار التنمية و أنيم لم يكسبوا من اتفاقيات السالم مع حكومات مالي إلا الفقر و الحرمان، حيث تمكنوا من السيطرة عمي العديد من المدن و المواقع العسكرية المهمة مثل كيدال ، غاو و تمبوكتو. مع إعلان هذه الدولة بدأت ألانقسامات بين الثوار إلى فريقين أحدهما الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

[66]– كريم مصلوح مرجع سابق، ص 114

[67]– عبد النور بن عنتر التدخل الجزائري ، نظرة الداخل الفرنسا الشعب ، مركز الجزيرة الدراسات ، الدوحة، (2) جانفي 4101 ،ص ص 4 ،1.

الآخر حركة أنصار الدين الإسلامية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي إضافة إلى حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و انضمت في وقت الحق جماعة بوكو حرام.[68]

خريطة توضح انتشار الجماعات الجهادية في شمال مالي

المصدر www.paldf.net

68 –www.paldf.net

- التدخل الفرنسي في شمال مالي

أمام سيطرة الجماعات الجهادية عمى شمال مالي و زحفها نحو العاصمة بماكو في الجنوب قامت فرنسا بعملية عسكرية عملية سرفال SERVAL في 11 جانفي 2013 بعد قرار مجلس الأمن رقم 4150 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، كما استجاب هذا التدخل لطلب الرئيس المالي و المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي طالبت بالتدخل. و يهدف التدخل الفرنسي في مالي إلى إيقاف زحف المجموعات إلارهابية نحو الجنوب و الحفاظ عمى و جود الدولة المالية استعادت وحدتها الترابية و التحضير لنشر قوة التدخل في إفريقيا مرخص ليا بموجب قرار مجلس الأمن .لكن هذه الأهداف الرسمية محدودة جغرافيا بالتراب المالي غير أن الحقيقية الظاهرة إلرهابية عابرة لمحدود و الهدف الإستراتيجي لمتدخل في مالي هو حماية المصالح الأمنية و الاقتصادية الفرنسية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم في النيجر التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة عمى حدود النيجر مع مالي، كما أن هذا التدخل هو لتأمين النيجر، التشاد و بوركينافاسو و موريتانيا حيث عبر وزير الدفاع الفرنسي جون "إيف لودريان" 8 " أن تهديدات إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا و فرنسا هي التي دفعت بلاده إلى التدخل وأن بلاده لن تترك جيوبا إسلامية مقاومة و ستستأصل الإرهاب في الساحل و تعيد وحدة مالي". و تجدر الإشارة هنا أن حادثة احتجاز الرهائن في عين أميناس خدمت الموقف الرسمي الفرنسي القائل بأن تهديد الإرهاب لا يستهدف فرنسا وحدها بل المجموعة الدولية بأكملها [69]

.و قد أسفرت عملية سرفال عن تحرير مدينتي تمبوكتو و غاو من أيدي الجماعات الجهادية بعد سلسلة من المعارك و القصف الفرنسي التي خلفت خسائر مادية و بشرية كبيرة كما تمكنت من السيطرة على مطار كيدال في 11 جانفي 4101 حيث قابلت جماعات

[69]– كريم مصلوح مرجع سابق، ص 114

الازواد و أنصار الدين و القاعدة بالموافقة على التواجد الفرنسي بالمدينة و رفض وجود الجيش المالي فيها[70]نعكاس أزمة مالي على الوضع في إقليم الساحل إن انفلات الوضع في شمال مالي هو موضوع حذر متبادل من كل بلدان الساحل و منها المغرب و تفسير ذلك أن خروج أزواد مالي عن السيطرة أو الاستقلال يعني ضمنيا تحريك الخريطة الإقليمية في الصحراء الوسطى و الصحراء الغربية الوسطى أو على الأقل التأثير الثقيل عليها و لآجال أخرى مفتوحة و من شأن ذلك أن يفتح ثغرات أخرى حقيقية .و تقع أزمة مالي من الناحية الأمنية و الجغرافية ضمن المشكلات العابرة للحدود سواء تعلق الأمر بقضية التو ارق أو الانعكاسات الأمنية الأخرى بالإضافة إلى تشابه الأنظمة الحاكمة في المنطقة ما يسهل انتقال هذه التهديدات، كما أن إمكانية نشوء دولة الازواد في مالي يمثل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها التوارق في البلدان المجاورة كالجزائر و النيجر علاوة على أن وجود حركات جهادية متعاونة مع حركة الازواد تتفق كميا عمى إقامة دولة إسلامية حركة الأنصار بمالي، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و حركة التوحيد و الجهاد في منطقة غرب إفريقيا قد يجعل تلك المنطقة مركزا لنشاط الجهاديين في منطقة الساحل و غرب إفريقيا حيث تستهدف دول المنطقة و المصالح الدولية و تكون قاعدة لشن هجمات خارج المنطقة .كما ساهمت الأزمة المالية في انتشار كل أنواع الجريمة المنظمة و السلاح في منطقة الساحل ما شكل تهديدا على دول الجوار كالجزائر باعتداء تغنتورين و الهجوم على النيجر .

[70]– فادي خليل ، محمد حسون و آخرون ، **تاريخ الدبلوماسية ،قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية**، منشورات جامعة دمشق ، 2008 ،ص.ص . 19_20

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية

عرفت الجزائر و مالي عالقات وطيدة منطلقها من التواصل الاجتماعي بين الشعبين الجزائري و المالي، و التواصل الديني خاصة الطريقة التيجانية التي كان منطلقها و مصدرها هي الجزائر من زاوية عين ماضي بالاغواط، و من منطلق الموقع الجغرافي و الإمتداد التاريخي للعالقات الثنائية بين البلدين التي ترجع على الأقل لفترة دعم الحكومة المالية للثورة الجزائرية من شمال مالي الذي شكل مصدر دعم لوجستيكي للثورة و ذلك بعبور الأسلحة كما أدانت مالي التجارب النووية الفرنسية بجنوب الجزائر 1660، ووقفت بجانب الجزائر أيضا في الأزمة الحدودية بينها و بين المغرب 1663 و هنا نجد تجذر عالقة دبلوماسية متينة)لقد خلفت الأزمة في مالي تحديا كبيرا بالنسبة إلى الجزائر نظرا لمكانتها كقوة عسكرية إقليمية و لمعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في مالي و خطر امتداد النزاع من الشمال إلى الجزائر على الحدود يشكل رهانا حقيقيا، فمنذ أن بدأت الاضطرابات في مالي اتخذت الجزائر إجراءات لحماية نفسها من تداعيات هذه السيناريوهات، فعززت وجودها العسكري على حدودها الجنوبية كما زادت عدد نقاط التفتيش و تطلعات المراقبة الجوية لحركة تجار المخدرات و السلاح و الإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق[71] جاء سلوك الجزائر أمام هذا الوضع بتعاملها وفق استراتيجية محكمة لإيجاد الحل بعيدا عن الحسابات الخارجية و صراع الإرادات مع أطراف النزاع في مالي، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للازمة المالية من خلال ثالث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي، و هي تعد أي تدخل أجنبي تهديدا لألمن و الإستقرار في الجزائر خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي و الفرنسي، فالجزائر رفضت إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا أفريكوم بل و سعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائيا و

[71]– سهيل حسين الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط 1، 2009 ،ص.ص30 _ 31

من هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط دون غيرها و هو ما تقوم به دائما لتجنب أي تواجد أجنبي في منطقة جد حساسة للجزائر حيث يوسع ذلك رقعة التهديدات الأمنية و سيضاعف من الأزمة، لذلك فإن تحركها محكوم باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، و قد حرصت منذ سنوات في التركيز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة و هذا ما بادرت به في كل المفاوضات المتعلقة بمسألة شمال مالي بلعب دور الوساطة منذ سنة .1991 [72] مع تصاعد الأزمة المالية منذ 2012 تبنت الجزائر سياسة الوساطة لحلها و مواجهة لاإستقرار الذي يهدد حدودها و ذلك برعاية الحوار بين الفرقاء الماليين و الذي تم عبر أربع جولات من الحوارحركات شمال مالي حيث وقعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

الجولة الأولى

بدأت الوساطة الجزائرية في جانفي 2014 من خلال المحادثات التمهيدية لتقريب رؤى و المجلس الأعلى لوحدة الأزواد و الحركة العربية للأزواد في 14 جويلية 2014 بالجزائر على أرضية جددها فيها التأكيد على الإحترام التام للسالمة الترابية و الوحدة الوطنية لمالي .و في جويلية من نفس السنة تم التوقيع على خارطة الطريق لوقف إطلاق النار بالجزائر حيث ضم الاتفاق بعثة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون اإلسالمي و بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، النيجر و نيجيريا و نص هذا الاتفاق على احترام وحدة و استقلال دولة مالي

الجولة الثانية

اختتمت في الجزائر يوم 23 سبتمبر 2014 الجولة الثانية من المفاوضات أجرى فيها فريق الوساطة مناقشات ثنائية مع الحكومة و مجلس التنسيق الذي يتألف من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و المجلس الأعلى لوحدة الأزواد و الحركة العربية لازواد كما انظم إليها

[72] – علي يوسف الشكري، **الدبلوماسية في عالم متغير**، القاهرة،إيتراك للنشر والتوزيع،2008 ص12 -15.

أشخاص من مجلس التنسيق الثاني للحركات والقوات الوطنية للمقاومة، و تفصيل تابع التالف الشعب من أجل الأزواد من جهة و من جهة أخرى مع الحكومة و الجماعات المسلمة لإتلاف الذي يضم مجلس التنسيق الأول للحركات و القوات الوطنية للمقاومة، حيث اتفق الأطراف على مبادئ السالمة الإقليمية و علمانية الدولة ووحدتها، و نقل الصلاحيات العامة إلى الكيانات الإقليمية و الإعتراف بالتنوع الثقافي كما اتفقت الأطراف على الحاجة إلى فترة مؤقتة ليتسنى الانتقال إلى أي ترتيبات حكم جديدة .و نجحت الجزائر في هذه الجولة في الوساطة لتنفيذ صفقة تبادل الأسرى بين الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي و الحكومة المركزية في بماكو أطلقت بموجبها حركات الشمال سراح 45 شخص بين مدنيين و عسكريين تابعين لمحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الأزواد

الجولة الثالثة

استأنف الحوار المالي الشامل بالجزائر في أكتوبر 2014 برسم انطلاق أشغال الجولة الثالثة من المفاوضات بين الطرفين تحت إشراف الجزائر التي تقود الوساطة و بمشاركة كل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي و منظمة التعاون االسالمي و الاتحاد الأوروبي و بالإضافة إلى دول تعتبر أطرافا في الوساطة. و قد دعا أعضاء المجلس الذين أشادوا بالدور المسيل الذي تضطلع به الجزائر الأطراف المالية إلى احترام التزاماتها المقيدة في خارطة الطريق الموقعة في 42 جويلية 2014 و مباشرة مفاوضات السالم بالجزائر كما دعوا كل الأطراف إلى70 احترام و قف إطلاق النار الموقع في 23 ماي 2014[73] خلال هذه الجولة عرضت الجزائر مشروع وثيقة بعنوان عناصر لاتفاق سلام ومصالحة في مالي على الأطراف حيث اقترحت الوثيقة زيادة الأقلمة و تعزيز قدرات مجالس الأقاليم، و مجموعة هامة من تدابير التنمية الاقتصادية لشمال يمولها أساسا المجتمع الدولي و إنشاء شرطة محمية

[73]– سعيد أبو عباه،**الدبلوماسية: تاريخها ،مؤسساتها،أنواعها، قوانينها**، فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،ط 2009.1ص.ص.43.40.

-الجولة الرابعة

استؤنفت يوم 41 نوفمبر 2014 الجولة الرابعة من المحادثات في الجزائر على أساس الوثيقة المنقحة التي تضمنت عددا من التعليقات التي قدمتها الأطراف إلى الجزائر حيث تم تغيير عنوان الوثيقة إلى مشروع اتفاق للسالم و المصالحة في مالي، و أصدر فريق الوساطة بيانا يشجع فيل الأطراف على الاستمرار في التزامها بعملية السالم و اتفاق وقف إطلاق النار على أن يجتمعوا مجددا بالجزائر في جانفي 2015[74]

الجولة الخامسة عرفت هذه الجولة التوصل إلى اتفاق سالم بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الستة، حيث تم التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة في الجزائر يوم 19 فيفري 2015 على أن يتم التوقيع النهائي عليه في العاصمة المالية باماكو، و ينص الاتفاق على إعادة بناء الوحدة الوطنية للبلاد على قواعد تحترم وحدة أراضيها و تأخذ في الاعتبار تنوعها الإثني و الثقافي .عند تقييمنا لجهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية نجد أنها نجحت في لم شمل الفرقاء الماليين في طاولة المفاوضات و تحقيق تقدم من خلال الجولات الخمسة التي عقدتها في الجزائر غير أن الأزمة في شمال مالي لم تنتهي و مازالت أعمال العنف و الاختطاف والمواجهات المسلحة التي تقوم بها الجماعات الأزوادية الرافضة لاتفاقية الجزائر كالحركة الوطنية لتحرير أزواد إضافة إلى التنظيمات الإرهابية مستمرة، كما أن الدبلوماسية الجزائرية لم تستطع منع التدخل الأجنبي في شمال مالي الذي قادته فرنسا و فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية وهذا ما يتنافى و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية [75]

المبحث الثاني: الأزمة الليبية

.تعتبر الأزمة الليبية التي بدأت منذ 4100 من أهم التحديات التي واجهتها الجزائر كونها امتداد لثورات الربيع العربي التي عرفتها دول الجوار، إضافة إلى طابعها المسلح بانتشار

[74]– علي يوسف الشكري،**الدبلوماسية في عالم متغير**،القاهرة،اتراك للنشر والتوزيع، 2004 ،ص24.

[75]– حسين سهيل الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**،الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 2009 ص 24

الميلشيات المسلحة و التدخل الأجنبي، حيث أصبحت بيئة حاضنة الانتشار مختلف الأسلحة و الجماعات الإرهابية، ما ضاعف من حجم التهديدات على الحدود الجزائرية الشاسعة مع ليبيا، و من هذا المنطلق عملت الدبلوماسية الجزائرية على اتخاذ موقف سلمي تفاوضي رافض لكل أشكال التدخل الأجنبي لإنهاء هذه الأزمة .

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة الليبية.

تعود حيثيات نشأة الأزمة الليبية إلى مجموعة من الأسباب المختلفة التي دفعت الشعب الليبي إلى الانتفاضة و المطالبة بإنهاء و إسقاط نظام ألقذافي، و نذكر منها

الأسباب التاريخية و السياسية

تاريخيا هناك اختلال ما بين محافظات واليات الشرق و نظيرتها في الغرب، و هذا مرتبط بالشكل القبلي و التوظيف السياسي من قبل نظام القذافي، فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة ليا، حيث كانت معقل للمعارضة الإسلامية و غير الإسلامية و مصدرا الاضطرابات و المحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينات من القرن العشرين و ما بعدها، و بالتالي تم تهميشهم و إقصائهم في توزيع الموارد و إقامة المشاريع التنموية، لذلك تولد لدى الليبيين في المناطق الشرقية وعي بضرورة النضال من أجل رفع الظلم الذي أصابهم، هذا ما يفسر انطلاق الشرارة الأولى لحركة 17 فبراير من هذه المنطقة بالذات [76]

أما على الصعيد السياسي يمكن القول أنو عبر عقود حكم القذافي تآكلت أسس شرعية النظام الليبي و التي تمثلت في أربعة ركائز أساسية الثورية القومية، المساواة و العدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة و الهوية الوطنية و أخيرا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية، كما أن السياسة الخارجية الليبية القائمة على مساندة العديد من

[76]– وليد خالد الربيع ،الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي،مجلة الفقه والقانون،،خ - 22ت،جانفي 2011 ،ص11

المنظمات و حركات التمرد في القارة الإفريقية رسخت شعورا بالمرارة لدى شريحة كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بالدهم، في حين يعاني الكثير منهم من الفقر و نقص الخدمات الاجتماعية و المرافق العامة على الرغم من ثراء بالدهم .فطبيعة النظام السياسي و النتائج السياسية الناجمة عنه من خلال فلسفة الكتاب الأخضر قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة و المجتمع سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية و النقابات أو بجمعيات المجتمع المدني و حرية الإعلام، فالفراغ السياسي و الغياب المطلق للممارسة الديمقراطية و كذا غياب ثقافة سياسة الديمقراطية ساهم كل هذا بدوره في الانتفاضة ضد النظام [77]

الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية

تعتبر ليبيا غنية بالثروة النفطية و ارتفاع قدراتها الإنتاجية و مخزون الطبيعي مما يوفر لها عائدات الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية كبيرة يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية لو وضفت بشكل رشيد، لكن سوء تدبير قطاع النفط، نجم عنه انتشار الفساد حيث استولى النظام الحاكم على هذه الثروة و احتكرها لصالح جماعاته، لذلك ترتب عن هذا التدبير وعي اجتماعي بالظلم و الإقصاء و الحرمان من خيرات البلاد ما خلف تذمرا لدى الشعب أما اجتماعيا نجد التغير الديمغرافي نتيجة تزايد شريحة الشباب الذين يشعرون بعدم الرضي تجاه سياسات نظام القذافي المنغلق على نفسه ما ترك ليبيا تتخبط في حالة من التخلف و الرجعية، و أمام الطابع القبلي يمكن القول على أن القذافي جعل نظام القبيلة مبدأ أساسي لثورته، و بعد مرور الوقت أدخل نوع من الحيوية و المشاركة السياسية في مؤسساته الشعبية مثل إنشاء المجان الشعبية التي كان قوامها القيادات القبلية، كما استغل الخصومات بين القبائل للسيطرة و البقاء في السلطة حيث اعتمد سياسة فرق تسد أي ترجيح قبيلة على أخرى وهي عموما قبيلته الكدادفة على باقي القبائل كقبيلة الورفلة و المقارحة [78]الأسباب الخارجية

[77]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 02 ،مصر :مكتبة النهضة المصرية، 1998 ، ص209

[78]– محمد سليم السيد، مرجع سابق ،ص ص205.204

من مسببات اندلاع الأزمة الليبية طبيعة الأوضاع الإقليمية خاصة بعد الثورة التونسية و المصرية ما أثر في الشعب الليبي و دفعه إلى الانتفاضة و المطالبة بتغيير النظام، كما أثرت وسائل التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك، و كذا القنوات التلفزيونية في تحريك الشارع الليبي و دفعه إلى الانتفاضة [79]

تطور الأزمة الليبية

لقد بدأت الأزمة الليبية في 15 فيفري 2011 حيث خرج الليبيون في ثاني أكبر المدن الليبية بنغازي إلى الشوارع لمطالبة بسقوط نظام القذافي، و كانت شرارة البدء هو اعتقال المحامي و الناشط السياسي فتحي تربل و هو محامي دفاع ضحايا مذبحة سجن أبو سليم، و في 17 فيفري انتشرت الانتفاضة إلى سائر أنحاء الشرق و إلى بعض أجزاء الغرب، و كان تعامل قوات القذافي مع المتظاهرين بعنف فقد أوضح القذافي بأن لا نية له التنحي و أنو سيقاتل حتى النهاية.

و أمام استمرار القصف الليبي للمدنيين اعتمد مجلس الأمن في 17 مارس 2011 القرار رقم 1973 الذي يتضمن الإذن باستخدام القوة في ليبيا لحماية المدنيين و ذلك بإقامة منطقة حضر جوي لمطيران و تجميد الأصول المالية الليبية بموافقة جامعة الدول العربية .و من الأسباب الخفية التي دفعت الغرب لمتدخل في ليبيا هو الصراع عمى النفط بين القوى الكبرى خاصة بعد تأميم الشركات النفطية الاحتكارية، إضافة إلى رغبة القذافي في استخدام عملة الدينار الذهبي في التعاملات النفطية و توسيعها في القارة الإفريقية مما يشكل تهديدا للدولار و اليورو و قاد هذا التدخل كل من حلف الناتو و فرنسا، بريطانيا و الواليات المتحدة الأمريكية حيث استمر الهجوم الجوي عمى ليبيا بواسطة التحالف الدولي حتى تمكن الثوار من القبض على القذافي و إعدامه في 20أكتوبر 2011، و هكذا بدأت مرحمة جديدة في تاريخ ليبيا، حيث تميزت هذه المرحمة باستقطاب بين القوى المشاركة في

[79]– سليم العايب، مرجع سابق.ص16 .

الانتفاضة الشعبية و التمرد على النظام، سواء كانت مدنية أو عسكرية، علمانية أو إسلامية، و ضعف للسلطة الانتقالية و فقدان الدولة لوظيفتها الأمنية و التنموية لصالح الميلشيات و المجموعات المسلحة، ما مثل بيئة خصبة لنمو الهويات الفرعية و النزاعات الداخلية تكاد تصل إلى حرب أهمية، و تكريس إشكاليات الهوية الوطنية علاوة على عودة دور القبائل للتأثير في مجريات الحياة السياسية[80] فعلى المستوى العسكري نجد صراعات و انقسامات كبيرة بين الثوار خاصة بين جبهتي الشرق و الغرب، حيث توجد أربع تصنيفات للجماعات المسلحة غير الحكومية وهي كتائب الثوار التي تشكلت في المراحل الأولى للحرب، الكتائب غير النظامية و هي التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية، كتائب ما بعد الثورة و التي ظهرت لملئ الفراغ الأمني الذي خلفته قوات القذافي المهزومة، كما انقسمت هذه الكتائب إلى ميليشيات و جماعات مسلحة نذكر منها درع ليبيا، قوات فجر ليبيا، كتائب الزنتان، غرفة ثوار ليبيا، ميليشيا مصراتة... و الجيش الليبي و قوات خليفة حفتر، كما نجد انتشار الجماعات الإرهابية كتنظيم القاعدة و تنظيم داعش

المصدر http://www.libya-al-mostakbal.org

[80]– عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، **الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغارية**، مجلة جامعة الشلف اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد ، ، ص ص 153-170

و يدور الصراع بين ميليشيات فجر ليبيا المحسوبة على الإسلاميين و حلفائها الجهاديين التابعة لحكومة عمر الحاسي المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية واليته المتمركزة بطرابلس من جهة و بين قوات الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر الذي قاد عملية الكرامة سنة 2014 المدعوم من قبل حكومة عبد هللا الثني المتمركزة بطبرق و التي حظيت باعتراف المجتمع الدولي. كما عرفت ليبيا تطورا أمنيا خطيرا بدخول تنظيم داعش و سيطرته على عدة مدن كدرنا و سيرت مما يشكل تحديا كبيرا لمسار الصراع في ليبيا .[81].

انعكاسات الأزمة الليبية على منطقة الساحل

أنتجت الأزمة الليبية بلدا خال من جميع المؤسسات المتصلة بالأمن التي تعرفها المجتمعات الحديثة و فوضى عارمة بسبب الصراع حول السلطة و النفوذ ما أدى إلى انتشار الأسلحة بكل أنواعها في منطقة الساحل و أصبحت ليبيا بمثابة سوق ليا خاصة أن حدودها الشاسعة في الجنوب غير مراقبة، كما أن عودة المقاتلين المرتزقة من ليبيا إلى بلدانهم الأصلية في التشاد و النيجر و مالي ... يشكل تهديدا كبيرا لها، و ساهمت الأزمة الليبية في زيادة أنشطة الجماعات الإرهابية و تجار الجريمة المنظمة خاصة المخدرات و الهجرة السرية حيث أصبحت ملاذا لهذه الجماعات و مركز للتدريب للقيام بعمليات إرهابية بدول الساحل، و من الناحية الاقتصادية تأثرت هذه الدول التي تعاني من أزمة الأمن الغذائي بالأزمة الليبية حيث كانت تعتمد على المساعدات الليبية في وقت القذافي كما كانت هجرة العمالة إلى ليبيا في الماضي إحدى استراتيجيات دول الجوار ما خلف ضغطا أكبر على مشكل البطالة

المطلب الثاني: الموقف و الدور الجزائري من الأزمة الليبية .

[81]– 4العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر -ليبيا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة 175.، 2005 ، ص ص/ 174 .

لقد أثر سقوط نظام القذافي و تداعيات الأزمة الليبية على أمن و استقرار الجزائر حيث تربطها بليبيا حدود على طول 61 كلم و هي مساحة كبيرة جدا يصعب مراقبتها أمنيا، ما أدى إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، و من أهم التهديدات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري نجد انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها حيث تم حجز العديد من الأسلحة على الحدود خاصة في والية الوادي، كما أنتجت الأزمة الليبية تنامي التهديدات الإرهابية خاصة تنظيم داعش .ووفق هذه المعطيات سارعت السلطات الجزائرية إلى وضع مخطط أمني استعجالي لتأمين المنطقة و محاربة الجماعات الإرهابية [82]بالنسبة لموقف الجزائر من الأزمة الليبية فيقوم على مبدأ أساسي في عقيدتها الدبلوماسية المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فلم تساند لا الثوار و لا نظام القذافي بل طالبت بحل سلمي، كما حذرت الجزائر من الانعكاسات الأمنية لأزمة حيث أثبتت تطورات الأحداث صواب رؤيتها و مصداقية مخاوفها التي أصبحت حقيقة تهريب الأسلحة من و إلى ليبيا و انتقاليا إلى الساحل و إلى تنظيم القاعدة بمختلف فروعه، توسع رقعة الإرهاب في المنطقة و تخبط ليبيا في حرب أهمية طويلة الأمد، فبحكم الجوار المباشر فهي معنية بالأساس بهذه الأزمة و ليا مسؤولية إقليمية في إيجاد تسوية سلمية لها فالجزائر تأخرت كثيرا في تحريك الملف الليبي نحوى الحل السياسي، صحيح أنيا رفضت التدخل الأجنبي في الحرب الليبية أثناء الثورة إلا أنها اتخذت موقفا غامضا بعد نجاح ثورة 17 فبراير ما دفع الكثير من الفصائل العسكرية و النخب السياسية الليبية التهام الجزائر بمساندة القذافي و خاصة بعد استضافتها عائلته، و بالتالي لم تستغل الجزائر اللحظة التاريخية الحاسمة و لم تحسن قراءة مآلات الوضع في ليبيا بسبب هاجس النظام من انتقال الربيع العربي إلى الجزائر خاصة أن التغييرات شملت أنظمة تونس و مصر و انطلاق الثورة السورية(76)حركت الجزائر آليتها الدبلوماسية لجمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار

[82]– عامر رخيلة ،الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية،الدبلوماسية الجزائرية 1830 -1962 ،ط2 ،دار هومة ،الجزائر، 2007 ،ص .ص 88-89

يهدف إلى وقف القتال الداخلي و الخروج بمعادلة سياسية جديدة قائمة عمى أساس أمن استراتيجي يتيح بناء مؤسسات شرعية و يوقف في جانب آخر هيمنة الجماعات الإرهابية على المشيد العام في ليبيا، هذا ما أكده وزير الشؤون المغربية و الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية عبد القادر مساهل حيث قال أن موقف الجزائر من النزاع الليبي دائم و ثابت و أنو يستند للمبادئ الأساسية المتعلقة باحترام سيادة هذا البلد و سالمته الترابية و وحدته و تماسك شعبه، و أكد على دعم الجزائر القوي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية نهائية و دائمة لهذا النزاع. [83].

و ارتكز الحل الجزائري على رفض التدخل العسكري وأنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز الشرعية و المشروعية بشكل كامل و الآخر يفتقدها، و جاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على أساس هذا المنطلق من أن الجميع جزء من الأزمة و جزء من الحل و هذا عكس المواقف التي تبنتها بعض القوى الإقليمية و حتى المنظمات الدولية بمساندة طرف على طرف آخر .في هذا الصدد استضافت الجزائر جلسات الحوار الليبي يومي 01 و 02 أفريل 2015بمشاركة قادة الأحزاب السياسية و المناضلين السياسيين الليبيين برآسة بعثة الدعم الأممية في ليبيا التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا برنادينو ليون إضافة إلى الجزائر، حيث ركز الحوار على تشكيل حكومة وطنية إضافة إلى الترتيبات الأمنية، و قد رفض المشاركون أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي و التزامها بالتوصل إلى حل سياسي ألازمة حفاظا على سيادة ليبيا ووحدتها الوطنية و الترابية، كما أدان المشاركون الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية الناشطة تحت تسميات داعش، أنصار الشريعة و القاعدة. كما استضافت الجزائر الاجتماع الوزاري الثلاثي حول ليبيا الذي ضم كل من الجزائر، مصر و إيطاليا حيث أكد على أهمية الإسراع في تشكيل حكومة انتقالية يتوافق عليها الليبيون.عرف مسار الوساطة الجزائرية عدة صعوبات أهمها الضربة

[83] -**31** Ritimo, Algérie, géopolitique : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial http : www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie_intro.html;17H11; 24 Aout 2012.

الجوية للجيش المصري و عدم وجود تنسيق أمني بين دول الجوار حيث أن كل دولة تعمل على حده عن الأخرى رغم وجود اتفاقيات بين الدول المجاورة، و المعوق الآخر به احتكام القوى الكبرى لقوة السلاح حيث طالبت الواليات المتحدة الأمريكية من الجزائر السماح لطائراتها بالعبور في أجواءها و هذا ما رفضته الجزائر، رغم هذه الصعوبات تمسكت الجزائر بالحل السلمي، حيث اعتبر إعلان الجزائر بمثابة خارطة طريق أولى نحو حل نهائي ألازمة الليبية من خلال جمع الفرقاء الليبيين في طاولة واحدة، و الذي انتهى بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برآسة فايز السراج و التي اعترفت بها الجزائر[84].

[84]– فوزية قاسي : الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، قراءات إفريقية، الرياض، العدد 19 ،جانفي 32. ، 31ص ص، 2014

الفصل الرابع : مساعي الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء أزمة مالية على ضوء التحديات الراهنة

تمهيد :

يتناول هذا الفصل المساعي والجهود الدولية والإقليمية لإدارة مسار تسوية النزاع في شمال مالي ونميز في ذلك بالأخص مساعي الدبلوماسية الجزائرية المبذولة في هذا الإطار .حيث تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع في شمال مالي، والمراهنة على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل وفق خطة عمل الحل السلمي السياسي الداخلي دون أي تدخل أجنبي الذي تقترحه مجموعة الإيكواس بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها "فرنسا" إضافة إلى ذلك التطرق إلى أهم مراحل وحيثيات المفاوضات الشاملة بين الفرقاء الماليين والنتائج المنجزة عنها، كما نطرح وبإيجاز مواقف بعض الفاعلين الدوليين والإقليميين من الاتفاق الأخير وأهم التحديات التي تواجه رعاية هذا الاتفاق، كذلك محاولة تقديم قراءة لمختلف السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لهذا الملف المعقد، حيث استندنا لهذا الفصل على العديد من المقاربات والتي من خلالها نحلل الدور الدبلوماسي الجزائري في إدارة تسوية النزاع في شمال مالي وهي مقاربة تنطوي تحت ما يسمى مقاربة تحليل النزاعات الدولية .ان إدارة النزاع يمكن أن تتضمن فن تصميم المؤسسات لتوجيه النزاع نحو قنوات ملائمة وبعبارة أخرى تركز على نشاطات الطرف الثالث من خلال الدرب الأول للدبلوماسية ولذلك فإن الفاعلين المحوريين في عملية التسوية هم "فئة القادة السياسيين والموظفين والعسكريين"، وأغلب الإستراتيجيات التي تم تبنيها في هذه المقاربة تضمن الإجراءات الرسمية "كالمساعي الحميدة، الوساطة، التحكيم، بعثات تقصي الحقائق" وهذه الإجراءات ترمز إلى تورط قصير للطرف الثالث ينتج عنه "تسوية أو فشل "حسب قدرة الإقناع والتأثير ومدى تقبل الأطراف المتنازعة ألرضية التسوية من خلال أطراف الوساطة[85]

[85]– بولجدري فيصل و عبد السالم دخيل : الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا، جامعة سكيكدة،)ب س ف(، ص 6) .

المبحث الأول: بوادر المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل

دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ شهر سبتمبر 2009 بإيعاز من الإتحاد الإفريقي، حيث فوض مجلس السلم والأمن الإفريقي كل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل وتندرج هذه الخطة كما تخطط الجزائر تحديدا بوصفها صاحبة الدور الأكبر في إطاره قيادة الجهوية الإقليمية لدول الساحل لخوض معركة جماعية ضد تنظيم القاعدة حيث تتركز هذه الخطة بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 42 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس بالتعاون مع المليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها للسهر على تنفيذ الخطة ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة وجاءت هذه الخطوة نتيجة لإلجتماع العسكري الذي عقده ممثلو هيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس، فمن الصعوبات التي واجهت هذه المقاربة أن كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة لا تنفق أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات المبرمجة وما شكل "عجز في التسلح " الذي يعد أحد أهم أسباب تأخر عملية التقسيط والتدخل في منطقة الساحل إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى في هذا الإطار يمكن إبراز بعض من معالم المقاربة الجزائرية في المنطقة منها: [86]

1 اتفقت الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

[86]– خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، المجلة العربية للعموم السياسية، بيروت، العدد 641 ،2014 ،ص 35.

2 الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي قبايل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق .

3 تنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين بهدف حصر تحركات الإرهابيين

4 في الساحل توجد تحديات كبيرة لا تمس الجانب الاقتصادي لوحده بل تمس الجانبين ش الاجتماعي والثقافي وبتشخيص دقيق للوضع نجد اقتصادا هشا ومالي مصنفة حيث من الدول الأقل نموا ولهذا يطرح الأستاذ "ساحل مخلوف" آلية للتصوير الجيد للتحديات الأمنية المعقدة بمنطقة الساحل من خلال تبني العمل التنموي في إشارته إلى المقاربة الجزائرية الداعية إلى تفعيل مبادرة آلية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" لدفع عجلة التنمية بالقارة السمراء ، هنا بإمكان الجزائر أن تقدم ألأطراف النزاع إجراءات لإنجاح مسار التسوية النهائي من خلال المساهمة في تمويل مشاريع تنموية محلية في الشمال كما يمكننا الإستناد في ذلك على التعبئة السياسية للمجتمع دولي "مجلس الأمن" وفق منظومة قيمة شاملة .

المطلب الأول: مسار التسوية بناء على الجهود الدولية والإقليمية شكلت الأزمة في مالي نموذجا بتفاعل جهود[87] المجموعة الإقليمية والدولية انطلاقا من تفاعل سياستها الخارجية من أجل التعاون لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة الراهنة لتفادي انعكاساتها على الجوار الإقليمي، حيث كانت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الاكواس "أنموذجا للدبلوماسية الإقليمية ذلك بما فرضته من نشاط دبلوماسي ساهم في تحريك الأزمة الشمال داخل مجلس الأمن لدعم فرنسا في تدخلها العسكري بحجة تطويق جماعات إرهابية ومنعها من الوصول إلى العاصمة "باماكو" وممارسة التطهير العرقي والاثني، والمهم هنا هو الإدارة الجهوية فرضت منطق لمشروع التسوية السياسية، لفترة ما بعد الانقلاب العسكري من خلال ما عرف

[87]– كريم مصلوح مرجع سابق، ص 114

باتفاقية "واغادوغو" بين السلطة الانتقالية والحركات المسلحة في الشمال والحث على المسار التفاوض طبقا لمجموعة من الأسس والمبادئ التي تحدد مستقبل الإقليم، كما أوصت مذكرة بضرورة مساهمة المجموعة الإقليمية والدولية على غرار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دعم هذه الجهود ولدفع مسار التفاوض بين الفرقاء في الشمال وهذا ما تحاول الجزائر القيام به في ظل التعقيدات والتحديات التي تطرحها طبيعة النزاع المعقد في شمال مالي لإنجاز ما تم 04 جويلية 2004

المطلب الثاني: جهود الوساطة الجزائرية ومساعي بناء السلام

تمثل إفريقيا العمق الاستراتيجي للجزائر وهي تشهد عدة نزاعات داخلية لذلك يمكن للجزائر أن تلعب دورا في تسوية وحّل هذه النازعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية وحفاظا على أمنها الوطني لعبت الجزائر دائما دور الوسيط في تسوية النزاع الداخلي في مالي منذ السنوات الأولى لتجليات هذا النزاع[88]

من خال هذا الطرح يتقدم دور الدبلوماسية الجزائرية ومساعيها لتسوية النزاع في مالي عن طريق الوساطة رفقة المجموعة الإفريقية وبالتنسيق مع الأطراف والهيئات الدولية، فالدور نما كان منذ البوادر الدبلوماسي الجزائري اتجاه قضية مالي ليس وليد التصعيد الحالي و الأولى للنزاع بين الأزواد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والحكومة المالية حيث كانت أول مبادرة قامت بها الجزائر لاحتواء هذا النزاع هو تعزيز آليات الوساطة "مقاربة الحل بالتسوية "منذ بداية النزاع في مالي أهمها : قمة بتمنراست ، "بانت" 08 و09 ديسمبر 1990 ضمت كل من قادة الجزائر وليبيا ومالي والنيجر احتوت مجموعة من التوصيات أهمها الحد من تبادة سكان الطوارق هميش لتحسين أوضاعه وتلتها قصة اجتماع 1990 في غاو بإلقاء وزارات داخلية هذه الدول ومع تطور الأوضاع دعت الجزائر إلى وساطة والتي تمثلت منذ البداية

[88]– مادي إبراهيم كانتي 8 ارجع سابق، ص 005

في المفاوضات التي انتهت بلقاء 12 سبتمبر1990 بصعوبة لوجود مطالب وشروط تعجيزية بين الطرفين الاشتراك في الميزانية، إخلاء المنطقة الشمالية" كما تكرر ذلك في لقاء "القولية" سنة 0220 بمطالب تعجيزية ثم في تمنراست بحضور ممثل عن حركة "إيا دأغ غالي" وقائد أركان الجيش المالي "ويسهان كوليي" بحضور وزير الخارجية الجزائرية "دمري محمد الصالح" على الإنفاق على عدة نقاط أهمها "منح مناطق شمال الحرية في تسيير شؤونها الداخلية الجهوية أو المحلية وتضمنت هذه الاتفاقية13 في وساطة جديدة والتي توجت الانقلاب العسكري، أد الميثاق الوطني المالي في بماكو في11 أفريل 1992 [89]

وأعقبه لقاء 1994 من طرف الوساطة الجزائرية كتدعيم اللقاء وميثاق 1991 التفاهم وفقا إتفاق تمنراست على مجموعة من النقاط الرسمية عودة اللاجئين، تفكيك القواعد العسكرية، حماية الأشخاص والممتلكات، تأمين المنطقة هدفه تجاوز الصعاب وبناء الدولة واستمر هذا الأخير 26 مارس 1996 لغاية 1998 وبالرغم من الجهود المبذولة ظل الوضع متأزما حيث عاد التوتر لإخلال كالهما بنود الاتفاقية باشتعال المواجهات لتدخل الجزائر بطلب من الحكومة المالية بإحياء الوساطة بين الطرفين توجت بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد بممثلين "باهانغا" عن الحركة و"كافو كوشي" جنرال في الجيش ووزير الخارجية الجزائرية "محمد بجاوي" والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية "عبد القادر مساهل "ويعني الجزائر في باماكو "عبد الكريم غريب" وتوج بتوقيع اتفاق في: 2006/07/04 كصمام أمان للوضع في مالي .وبعد هذه الجهود تجدد النزاع في مالي مكا أدى إلى توقيع بروتوكول 20 فيفري 2007 ،بعدها تجددت المواجهات وعلقت الجزائر وساطتها لعدم إحترام الاتفاقية من قبل الطرفين 2008 فعاد وأحياها السيد عبد العزيز بوتفليقة في ماي 2008 بطلب من طوارق مالي تمخض عنها عدة اجتماعات "جوان 2009 ،جانفي 2010 يلتزم فيهاّ "وفي

[89]– عمر الأنصاري، "الطوارق يوم للسالم وآخر للحرب" العربية الدولية، العدد 0015 ،02 فيفري 4115 ،ص 45.

كل مر الطرفان بنود القضية وعدم خرقها .وكما سبقها تجدد النزاع في 17 جانفي 2012 حيث عرفت النشاطات الدبلوماسية في هذه الفترة حركية كبيرة بسبب التحولات الإقليمية التي تعرفها المنطقة مما خولها لتقديم مقاربة أمنية شاملة للمنطقة ككل بما فيها النزاع في شمال مالي، حيث رجعت لرعاية المفاوضات بطلب من أطراف النزاع بوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية الأزمة وتزامن هذا اللقاء مع مناشدة "توماني توري" في 02 فيفري 2012 مواطني بلده بعدم المساس بإخوتهم وجيرانهم من العرب والطوارق في المدن والأرياف، في هذا الصدد بعث الرئيس الجزائري لجنة عسكرية وأمنية لمعاينة الوضع الأمني والإنساني في مالي، وفي إطار المساندة أوضح وزير الخارجية "مراد مدلسي" نظيره الفرنسي "ألان جورجي" بروما اجتماع 5+5 أن باريس تزكي مسار الجزائر لفض النزاع في شمال مالي [90]

المبحث الثاني : ردود الأفعال الدولية وتحديد مستويات التسوية

يتناول هذا المبحث مخرجات ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الدور الدبلوماسي الجزائري "اتفاق التسوية" إضافة إلى أهم التحديات والتهديدات التي تواجه الدور الدبلوماسي الجزائري والمالي

.المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية من الدور الدبلوماسي الجزائري

إقليميا كبيرين نالت هذه الخطوة ترحيبا دوليا حيث أبدت فرنسا وأمريكا ومنظمات إقليمية دعمها عالمية للاتفاق ودعت الأطراف المالية إلى مواصلة الحوار والالتزام بالعمل المشترك من أجل إقامة مؤسسات مستقرة كما تمكنت الجهود التي بذلتها الجزائر في مالي برعاية السيد عبد العزيز بوتفليقة وأطرافه الدبلوماسية لالتزامها الشخصي ودعمه لمسار السالم في مالي، في حين يرى منتقدو الجزائر داخل المجموعة الاقتصادية أن البلاد مهتمة بعزل

[90]– علي يونس، "اتفاق الجزائر صمام الوضع في مالي"، المساء العدد 0202 ،الجزائر،) 00 أوت 4110 ،) ص 2

منافسيها الإقليميين والحد من نفوذ القوى الخارجية أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي على حدودها الجنوبية .لكن الواليات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تجاوبا ودعما للجهود الإقليمية التي تقودها الجزائر على الرغم من الإحباطات التي تنتاب التعامل مع المسؤولين الجزائريين بين الحين والآخر فإن واشنطن تعلق أهمية كبيرة على إطار لجنة الأركان المشتركة لدول دمج الساحل ووحدة الدول الاتصال التي تهيمن على الجزائر، وهذا يفسر لماذا يبدو موقف الواليات المتحدة بشأن استخدام القوة في شمال مالي أقرب إلى موقف الجزائر إلا أنها تبدي ترددا حيال االستراتيجية العسكرية للمجموعة الاقتصادية وحذرا من التورط العسكري في شمال مالي.[91]

وقد أكدت الجزائر بهذا الخصوص على أنها ستظل ملتزمة إلى جانب مالي إلى غاية عودة السلم والأمن والاستقرار إلى هذا البلد كما سبق وأن فعلته خلال الأزمات السابقة .

المطلب الثاني: تحديات الدور الدبلوماسي الجزائري بعد التسوية

رغم كل التسهيلات التي قدمت لمساعي الدبلوماسية الجزائرية رفقة جهود الوساطة الدولية إلا أن هذا المسار يواجه العديد من التحديات والتهديدات التي من خلالها قد تؤدي إلى تعطيل مسار التسوية وإخلال ببنود إتفاق الأخير، إضافة إلى ذلك أن هذا النزاع يعد من أصعب النزاعات على مستوى الساحل الإفريقي لبعده هوياتي وتعدد أطرافه وأسبابه، كما أن التحركات الأخيرة في المنطقة تشكل تهديدا مباشرا لهذا الدور فمن خلال الطرح يمكن استخلاص أهم التحديات التي تواجه الدور الدبلوماسي الجزائري على المدى القريب على الصعيدين الدولي والإقليمي – .لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي تم

[91]– نوار بوخرص ، المرجع السابق، ص 02.

تصنيفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة وهو ما يؤكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له وذلك بسبب ديناميكية أطرافه سواء من حيث نشأتها ن اختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وا بقية مطالب ذاتها تتمركز حول الهوية، الانفصال، الحكم الذاتي أو بسبب فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية في البلاد مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي سكان الشمال – .استفادة الجماعات الرافضة لمسار السالم والتسوية السياسية في شمال من البيئة الإقليمية الغير مستقر ة، خصوصا مع الوضع الكارثي في ليبيا بحيث يمكن انتشار السلاح أن يعظم من مكانة جماعة الجريمة المنظمة والمتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما أعطى التبرير للتدخلات الخارجية بحيث يصبح العامل الخارجي فرنسا يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب خصوصا مع عملية "برفان" في الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عمليتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين وهي عملية قابلة للإغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة الذي يطلق على نفسه "دولة الخلافة – ."رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو المصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية طبقية وعنصرية للهويات المكونة للدولة وهو ما دفع بالجنوبيين إلى ابتكار السلطة والثروة وتهميش سكان الشمال [92]

المطلب الثالث: مستقبل مالي على ضوء اتفاقية التسوية

تصنف مالي ضمن الدول الأقل نموا من دول الساحل وبتشخيص دقيق الوضع الأمني الذي أنهك البلاد من خلال النزاعات والحروب التي شاهدتها الدول لعقود طويلة مستمرة منذ استقلالها بين الحكومة المركزية وحركات تمرد الطوارق وبعد التوصل إلى اتفاق نهائي في 15 أفريل 2015 بين الحكومة المركزية في باماكو والفصائل الأخرى، منه تنطلق مالي في

_92

عملية بناء الدولة ولإتمام هذه الأخيرة تواجه جملة من التحديات الكبيرة لا تمس الجانب الإقتصادي لوحده فقط بل تمس الجانبين الاجتماعي والثقافي وبالأخص الأمني الأمن القومي للدولة" للحفاظ على الوحدة الوطنية لمالي [93]

.وفي إطار توفير الأمن الإنساني ولمواجهة التهديد المتزايد في شمال البلاد، أقرت الحكومة في شهر يونيو 2010 سياسة قومية لمكافحة التهديد والإرهاب في شمال مالي ويدعم هذه السياسة برامج تحت وصاية رئيس الجمهورية خاصة بالسالم والأمن والتنمية في مناطق الشمال "الأمن القومي: يمثل الأمن القومي بال شك مزايا بشرط أن يكون متجانس ومتوافق مع التهديدات وبطريقة عامة متوافق مع الرهانات والتحديات التي تعترض السيادة .إن استراتيجية الأمن القومي في مالي أهمية محضة لما يعرف بإشكالية بناء الدولة في مالي وهي تسهل التجانس والتضامن الوطني في مواجهة التهديدات المشتركة الأمن الجماعي

لمؤسس على مبدأ "الواحد للكل والكل للواحد" وتضطلع الدولة بالمسؤولية الأولية فيم يخص التوجيه والتشجيع والمتابعة ولكي ينضم السكان لهذه السياسة فال بد أن يكونوا على قناعة بأساسها السليم ولكي يمكن إقناعهم فال بد من أعالمهم وتوعيتهم بالرهانات والتحديات والمخاطر والمعركة التي سيخوضونها وفق خطة عمل جديدة .التهديدات: وفضلا عن هذا فإن مالي تعاني من تهديدات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، تهديدات لألمن الداخلي والخارجي وتهديدات للتنمية البشرية ذلك من خلال :فضال عن المشكلات الاقتصادية التي تفاقمت من خلال مدة الصراع ومشاكل الناز حين الذين تجاوزت أعدادهم مائتي ألف نازح .أما على المستوى الإقليمي فإن دولة المغرب تسعى جاهدة لإحباط مساعي الدبلوماسية الجزائرية في رعاية وتسوية النزاع في مالي ينبثق ذلك من خلال جملة من التصريحات المحرضة لأطراف المعارضة للحكومة المركزية في مالي بأن الجزائر صاغت

_93

ديباجة اتفاقية مع فرنسا حسب مصالحها ومصالح الحكومة في باماكو .في هذا الصدد حذر المخزن من فشل الفرقاء الماليين في التوصل إلى حل توافقي يستجيب لتطلعات الشعب المالي في ظل منطق "انتهازية" التي يدار بها الحوار في الجزائر بعيدا عن السياق القانوني والإقليمي التي دعت إليه منظمة الأمم المتحدة وأوضحت أن حل الأزمة في مالي لا بمكن تحقيقه بواسطة تهديدات أو مناورات تخويف أو ابتزاز من قبل أطراف حسب البيان "لا تحظى بالشرعية" وعملت دوما على زعزعة استقرار المنطقة .وحذر بيان الخارجي المغربي من مواصلة التعامل مع مالي باعتبارها "حديقة خلفية أو حقلا للتجارب، في إشارة ضمنية إلى الجزائر [94]البروز القوي للخصوصيات العرقية والثقافية إذ يتميز فضاء الساحل والصحراء بتعدد عرقي وثقافي كبير ومجموعة من العرقيات التي تسيطر على السلطة وتسلطهم على غيرهم من العرقيات الأخرى ر غم احتلال نفس المكانة عدديا أو تاريخيا أو سياسيا .وتعرف كثير من دول المنطقة بعد استقلالها هذه الحالة بسبب محاولات الإدماج الثقافي الذي يحاول أن يوحد الثقافات الوطنية في ثقافة الجهة صاحبة السلطة في القالب ومع تزايد تعقيد الظروف الاقتصادية وازدياد الوعي، زاد الإحساس بالإقصاء السياسي والثقافي والقيم الاجتماعي والظلم الإقتصادي وبرز الاعتداد بالهويات والثقافات المحلية

- .التهديدات الأمنية المتعددة:

فقد كانت منطقة الساحل والصحراء عبر التاريخ منطقة عبور تتميز بالاضطرابات والمشاكل فمع الصعوبات الاقتصادية في المنطقة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إضافة إلى الاضطرابات السياسية المتتالية والقصور الواضح لعدد من دول المنطقة في حماية حدودها والقيام بمهامها السيادية، إضافة إلى الأوضاع الإقليمية جعلت من الجزائر تسير وفق منحنى استراتيجي ذو ضرورة أمنية واقتصادية ملحة شكلت لها

[94]- نوار بوخرص ، المرجع السابق، ص 02.

هاجسا البد التخلص منه ومعالجته بكل ذكاء وحنكة سياسية تفاديا ألي انفلات وتصعيد في هذا الإطار واجه مالي تحديا كبيرا هو بناء الدولة في منطقة العدالة بين كل الأطياف والتنمية الحقيقة والمستدامة لهم وهو ما يلزمها بتطبيق بنود الاتفاقية لاغتنام فرص المساعي الدبلوماسية والجهود المبذولة في ظل وضع غير مستقر محليا إقليميا ودوليا .وحسب هذا الطرح فإنه يمكن تقييم مستقبل المساعي الدبلوماسية الجزائرية اتجاه مالي وفقا لإنهاء التسوية إلى سيناريوهين:

السيناريو الأول:

الخطير هو استمرار الوضع القائم للمقاربة الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي بمعنى أن الأوضاع في شمال مالي تبقى تسير بنفس الوتيرة من التصادم بين الجماعات المسلحة والسياسية والسلطة المركزية وتضارب مصالح الدول الغربية في مالي وتمسك كل طرف بمطلبه على حساب الآخر .

السيناريو الثاني:

النجاح يستند هذا السيناريو إلى تغليب المتغيرات الإيجابية والمضي في عملية بناء السالم وبالتالي نجاح مسار التسوية بحيث ترضخ الأطراف المتفاوضة إلى الخيار العقلاني من خلال جملة من المعطيات "تقاسم السلطة" والعدالة في تقاسم الثروة[95]العدالة في المناطق السياسية"

. وكقناعة شاملة بضرورة تحييد العنف والجريمة والتوتر وضرورة النظر في مستقبل الأمن الإقليمي بالدرجة الأولى ثم الدولي عبر طرح مشاريع إقليمية ودولية بواسطة جزائرية لإعطاء فعالية وديناميكية لتغير السالم الديمقراطي في مالي والمنطقة .هناك ملف المصالحة الوطنية

[95]– حمد ناصر "ثالث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنارست استعدادا "قاعدة الصحراء"، يومية الخبر: العدد 5227 ،الجزائر)13 أغسطس 2013 :)ص 79.

في ظل تعقد الأزمة التي ترتبط بمطالب تاريخية وتعدد أبعادها ما بين مطالب انفصالية للطوارق وأزمة سياسية ودستورية نتيجة لانقلاب العسكري وتمركز الجماعات الإرهابية المسلحة في الشمال .بروز مشكل الجماعات الثنية بين الشمال والجنوب التي أدت إلى تفاقم الصراع، صراعات مرتبطة باستغلال الموارد البشرية والطبيعية وبالتقسيم الإداري بشأن إنشاء بلديات صراعات على الزعامة.

مستقبل القضية التارقي:

من الناحية النظرية يمكن الجزم بأن كل المشاكل المرتبطة بالمسائل الثنية في الساحل الإفريقي تندرج في إطار مسلمات نظرية الدولة الفاشلة التي تقر بأن الإخفاق في إدماج واستيعاب الجماعات العرقية في بناء الدولة القطرية يولد الشعور بالإحباط لدى هذه الجماعات مما يدفعها نحو استعمال الطرق غير السلمية للمطالبة بحقوقها كما أن تجاهل الخصوصيات الثقافية واللغوية والدينية لهذه أقليات عند إرساء المواطنة والشخصية الوطنية قد يدفعها إلى الإحساس بعدم الانتماء إلى الوعاء الحضاري الذي يقوم عليه مشروع الدولة الوطنية وهو ما يرغمها على العمل لتكوين هوية وطنية جديدة تعبر عن خصوصيتها وآمالها أخيرا، فإن أطروحات الواقعية إثنية تؤكد على أساس أن شعور الجماعات العرقية بعدم أو فشل التنظيمات والسياسات الوطنية في توفير الأمن قد يكون كافيا إرغامها على البحث عن الحلول البديلة ولو باعتماد على إمكانيات الذاتية لذلك يبدو أن مستقبل القضية الترقية في منطقة الساحل إفريقي مرتبطة إلى درجة كبيرة [96]بالتعامل مع إشكالية الرئيسية .وفي النهاية توجت المساعي الدبلوماسية الجزائرية رفقة الجهود الدولية بعد مفاوضات استمرت لخمس جوالات إلى اتفاق الحكومة المالية والحركات الست المسلحة في الشمال لإنهاء الصراع الدائر في إقليم أزواد يوم 1 مارس 2015 ،وهو ما جعل الجزائر تحقق نجاحا باهرا في

[96]– الاحتجاجات الشعبية ي شمال إفريقيا : يهم الصراع ي ليبياInternational Crisis Group8 ، تقرير الشرق الأوسط رقم 015، 4 جويميا 4100، ص 1

الجمع وإصلاح، وبين الفرقاء في ظل التجاذب الإقليمية والضغوط الدولية وال سيما المشاكل الداخلية التي تتخبط فيها الجزائر

خلاصة الفصل الرابع

في حين وقف هذا الأخير على الدور الفعال الجزائري الذي مثل في " الوساطة" من خلال جهود ومساعي الدبلوماسي الجزائرية في إدارة النزاع في مالي وحرصه على جمع الفرقاء الماليين على طاولة الحوار رفقة جهود المجموعة الدولية من خلال تبحي ورعاية مجريات الجولات الخمسة من المفاوضات أو على مستوى الفواعل الخارجية: فرنسا، أمريكا، أو متغيرات الأوضاع الإقليمية إلى أهم التحديات المطروحة بالنسبة لمستقبل الدور الدبلوماسي الجزائري ومستقبل إعادة بناء الدولة في مالي.

خاتمة

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لازمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الإيرادات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا ، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل لأزمة المالية من خلال ثالثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي. حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد ألمن واستقرار الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين ، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري تلعب الجزائر دورا هاما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الواليات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002 ،التي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005 ،إلى قيادة أفريقيا 2007) ١٠أفريكوم١٠ Africomومقرها في شتوتغارت في ألمانيا، ركزت الواليات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكتب جون شندلر، وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلا إنه يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة .منطقة الساحل تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، ،كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدا الفرنسي والأمريكي، سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى برهانات الموارد .تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية الاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة لألمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع

المنطقة وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها وشساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني و تحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية. وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى لألمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية.

حيث عملت الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز تواجدها في القارة الإفريقية ككل و ليس فقط منطقة الساحل، تجسيدا لمشروع القرن الأميركي الجديد NEW A FOR PROJECT CENTURY AMERICAINالذي ظهر سنة 1997 و هو المشروع الذي مولته شركة برادلي والذي أنتجته "براميل الفكر tanks Think "الأميركية والذي من بين أعضاءه نجد رونالد رامس فيلد، ديك تشيني، و نخبة المركب الصناعي الفكري الأميركي والشركات النفطية العمالقة...و غيرهم، انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي ل" القيادة الأفريقية "التي أحدثتها الواليات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية في محور الأجندة الأميركية للهيمنة العالمية. وأتت الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمس فيلد قبل مغادرة البنتاغون، وتشمل دائرة تدخل "أفريكو ماندينت" المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثالث قيادات فرعية في كامل القارة الأفريقية)عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وجزر الثمر، من بين برامج أفريكوما نجد: أوال تدريب القوات على حفظ السالم في إطار برنامج "أكوتا" للتدريب والمساعدة، وثانيا "أيمتا" أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، وكان الرئيس الأميركي السابق جورج.و. بوش قد استجاب لضغوط استمرت سنوات في صلب المؤسسة العسكرية الأميركية، بالإعلان يوم 6 فيفري 2007 عن قرار سبق أن اتخذ قبل سنة في الحقيقة، ويخص تكوين مركز مستقل للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا بعدما كانت مرتبطة بقيادة القوات الأميركية في أوروبا.

الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لازمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول "إلكواس" بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل لازمة المالية من خلال ثالثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد ألمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان وزير الأول السابق أحمد ويحيى في حوار مع جريدة moujahid el المجاهد عندما قال "أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر"، وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عب القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية الذي قال بشكل واضح "الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض "أن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "افريكوم" بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات وال يجد لها حال، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي .بناءا على ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية قد عرفت العديد من التطورات والتحولات

منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، كما تشكل السياسة الخارجية الجزائرية احد المجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة و بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المساهمة في صنع السياسة الخارجية باعتباره يمثل الشعب

.فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو احد المؤشرات على ضعف التباين السلطوي و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنة على السياسة الخارجية. تقوم السياسة الخارجية على 05 خمس معايير و هي القيم ، المبادئ، المصالح، التوجهات و الأولويات و هذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية و التي تعرف على أنها مجمل المصالح التي اؤل يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها فهي مرجعية مطلقة باسم الدولة و خادمة لهويته

قائمة المراجع

الكتب

1. صالح بن ألقبي، **الدبلوماسية بين الأمس و اليوم ، الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى 1962** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر : 1954 الجزائر 1988
2. عامر رخيلة ،**الحركة الوطنية و التأسيس للدبلوماسية الجزائرية ، الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962** ط 2 دار هومة : الجزائر.2007
3. حسن قادري، **الدبلوماسية و التفاوض** ،ط،1 ، منشورات خير جليس : الجزائر ، 2007،
4. فادي خليل ، محمد حسون و آخرون ، **تاريخ الدبلوماسية ،قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية**، منشورات جامعة دمشق ، 2008
5. سهيل حسين الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط 1، 2009
6. علي يوسف الشكري، **الدبلوماسية** في **عالم متغير**، القاهرة،إيتراك للنشر والتوزيع، 2008
7. سعيد أبو عباه،**الدبلوماسية: تاريخها ،مؤسساتها،أنواعها، قوانينها**، فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،ط2009.1 .
8. علي يوسف الشكري،**الدبلوماسية في عالم متغير**،القاهرة،اتراك للنشر والتوزيع، 2004
9. حسين سهيل الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**،الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1 2009
10. سعيد ابو عباه،**الدبلوماسية ،تاريخها،مؤسساتها ،أنواعها، قوانينها**،فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،ط 1 2009

11. وليد خالد الربيع ،الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي،مجلة الفقه والقانون،،خ 22 –ت،جانفي 2011

12. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 02 ،مصر :مكتبة النهضة المصرية، 1998 ،

13. عامر رخيلة ،الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية،الدبلوماسية الجزائرية 1830 –1962 ،ط2 ،دار هومة ،الجزائر،2007

14. عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، **الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغارية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد ،153 جامعة الشلف

15. فوزية قاسي : الساحل الإفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي، قراءات إفريقية، الرياض، العدد 19 ،جانفي ، 2014

16. إسماعيل بولروايح : الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، 2013

17. بولجدري فيصل و عبد السالم دخيل : الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، أزمة التوارق في شمال مالي نموذجا، جامعة سكيكدة،)ب س

18. خديجة بوريب : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع و الرهانات، المجمة العربية للعموم السياسية، بيروت، العدد 641 ،2014

19. الحافظ النويني 8 أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة الدولة الفاشمة نموذج مالي، المجلة العرب ، بيروت، العدد 244 ،أفريل 2014

20. إبراهيم كونتا النزاع المسلح في مالي، قراءات إفريقيا ، الرياض، العدد 04 ،أفريل 2014

21. إبراهيم الحاج الداخل و تداعيات الاقليم، مركز الجزيرة الدراسات ، الدوحة، 04 فيفري 2012

22. العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية (الجزائر – ليبيا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة ، 2005

23. إبراهيم مادي كانتي الأزمة السياسية في مالي، أفاق إفريقيا المجمد العاشر، العدد 14. 2014

24. مخلوف ساحل إشكالية الزاة الاعقدة ي الاالل إليريق ، كتاب المؤتمر المغاربي حول التهديدات الأمنية الدولة المغاربة في ضوء التطورات الرهينة ، جامعة ورقلة ، فيفري 2014

25. عبد الرزاق جاسم خيري الحركة الازدواجية في مالي و تكوين الدولة، ناجمة قرارت دولية، بغداد، العدد 35 ،2013.

26. عبد النور بن عنتر التدخل الجزائري ، نظرة الداخل لفرنسا الشعب ، مركز الجزيرة لمدارسات، الدوحة، (2)جانفي 2014

27. سماعيل دبش الجزائر تجاه الساحل الافريقي بين المقاربة الاقليمية و التأثيرات الدولية على شمال إفريقيا ، المعيد العسكري لموثائق و التقويم و الاستقبالية، الجزائر، 2013

28. نور بوخرص 8 الجزائر و الصراع ي الي ، أوراق كارينغي، بيروت، 2014

29. محمد الأمين بن عائشة 8 الدبلوماسية الجزائرية و المعظمة الأمنية في مالي بين الاستمرار و التغير، المجلة العربية للعلم القانونية

30. أحمد إدريس الأزمة الليبية و تدعياتها على منطقة المغرب العربي، المركز الدراسات الوطنية و الدولية، تونس، العدد4، سبتمبر2014

31. محمد عاشور الثورة الليبية الباب و التداعيات و القرارات االاتقبل، معيد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا،

32. سميم بوسكين تلوث البيئة الاقليمية و انعكاساتها على ألان الوطن الجزائري 2003/2002 مذكرة ماجستير في العموم السياسية، جامعة بسكرة، كمية الحقوق والعموم السياسية2015/2014

33. الاحتجاجات الشعبية شمال إفريقيا يهم الصراع ي ليبيا8 International Crisis Group، تقرير الشرق الاوسط رقم 015، 4 جويليا 2004

34. ***ميلاد*** عمر المزوغي الربيع يزهر شوكا، تصوير أحمد ياسين، طاربلس الغرب ، نوفمبر 2014

35. سوسن در غال "محاضرات قدمت من قياس تحليل النزاعات الدولية لطلبة سنة ثانية ماستر"جامعة بانتة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2014/2013

36. حمد ناصر "ثالث دول من الساحل تبلغ الجزائر حاجتها للسلاح: اجتماع عال في تمنارست استعدادا "قاعدة الصحراء"، يومية الخبر: العدد 5227 ،الجزائر)13 أغسطس 2013 :

37. عمر الأنصاري، "الطوارق يوم للسالم وآخر للحرب" العربية الدولية، العدد 0015 ،02 فيفري 2015

38. علي يونس، "اتفاق الجزائر صمام الوضع في مالي"، المساء العدد 0202 ،الجزائر،) 00 أوت 2015

المواقع الالكترونية

. http://www.aljazeera.net/news/international/2015/3/1،
http://www.siyasa.onp.eg
https://www.alaraby.com.uk/opinion/2014/20.dpuf
http://aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4
http://www.islamonline.net/arabic/polites/topicd.shtml.
www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie_intro.html;17H11; Aout 2012.
http://geology.com/world/algeria-satellit-image-shtml.18/04/2013.a 17.19.
http://www.chahid.org/index.php?option=com content é view =article&id=85&ltemid=1252013/04/19.consulter 06/04/2013

المراجع الاجنبية :

1. John gerring ; ideology, adefintionanalysis,political research quarterly vil.50n.4.decembre1997.p.p.957-994.
2. Politicalideologies, gvptreview septembre2007.page03.PDF document.
3. Mohamed redha bougherira.op.cit.page31.
4. algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration division
5. M.Attar et M.Hammat.op.cit.
6. Fatiha Talahite, l'économie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures, Tendances 1 economiques, Afkar/Idées, printemps/été 2006.pdf.p p.82-85
7. Guy Anderson ; RS F Across the mediterranean, North africain dynamics : relations between 1
8. Morocco tunisia, algeria, libya, the european union and other major powers, UK defence Forum, January 2008, p4
9. Paul Viottin Mark V, Kauppi (eds) international relations theory ; Realism, pluralism, globalism, usa Boston
10. Allynand bacon, 1997, pp 56-57
11. Dodds Klaus, géopolitiques a very short introduction , great britain, oxford university press 2007, pp 154.55
12. Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit,

13. Jean-yves haine : l'endiguement renforcé : les politique de sécurité de la France et des Etats-Unis en Afrique, l'institut français des relations internationales, France, février 2016, p p 18-21.

14. Ritimo, Algérie, géopolitique : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial http :

15. Djibril Diop l'Afrique dans le nouveaux dispositif sécuritaire des Etats- Unis , cerium, université de Montréal, canada, 2007, p 5.

16. Libye : un avenir incertain, compte-rendu de mission d'évaluation auprès **70** des belligérants Libyens, CIRET-AVT, paris, mai 2011, p, p 1516.

17. l'algérie et ses voisins international crisis group, rapport moyen orient et **62** l'afrique du nord n° 164, 12 octobre 2015, p 17

18. Renard Adam : Mali de l'intervention militaire Française à la reconstruction de l'état, les rapports de GRIP, France, mars 2013, p 05.

19. Mali sécurisé, dialoguer et réformer en profondeur, international crisis **56** group, Bruxel, rapport Afrique n°201, 11 avril 2013, p p 10-12

الفهرس

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة.....01

الفصل الأول :الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية.....07

المبحث الأول :ماهية الدبلوماسية.....07

المطلب الأول :تعريف الدبلوماسية.....07

المطلب الثاني:أنواع الدبلوماسية المعاصرة.....10

المطلب الثالث:أد وار الدبلوماسية.....
.....14

المبحث الثاني :محددات الدبلوماسية الجزائرية.....15

المطلب الأول :المحدد الإيديولوجي 15

المطلب الثاني :المحددات السياسية والاقتصادية.....17

المطلب الثالث :المحددات الجيوبوليتيكية.....23

الفصل الثاني :جيوسياسية منطقة الساحل و التفاعل فيها 30

المبحث الأول :الدراسة الجيوسياسية لمنطقة الساحل.....31

المطلب الأول :التعريف بمنطقة الساحل.....31

المطلب الثاني :التركيبة الاجتماعية و الوضعية الاقتصادية في الساحل 33

المطلب الثالث :الأزمات السياسية و الأمنية في الساحل.....38

المبحث الثاني :التواجد الأجنبي في منطقة الساحل.....45

المطلب الأول :التواجد الفرنسي في منطقة الساحل 45

المطلب الثاني :التواجد الأمريكي في منطقة الساحل.....49

المبحث الثالث :مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل 52

المطلب الأول :المقاربة الإنسانية.....52

المطلب الثاني :المقاربة الأمنية.....55

الفصل الثالث: الأزمات في الساحل و جهود الدبلوماسية الجزائرية في معالجتها.....59

المبحث الأول: الأزمة المالية.....60

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة المالية 60

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية 66

المبحث الثاني: الأزمة الليبية 70

المطلب الأول: نشأة و تطور الأزمة الليبية.....70

المطلب الثاني: الموقف و الدور الجزائري من الأزمة الليبية.....74

خاتمة 92

قائمة المراجع 97

مـلخص مذكرة الماستر

إن الهدف من دراستنا هو التعرف على كيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل التي تعتبر المنطقة الأكثر حركية بفعل تعاقب الأزمات فيها و ما أفرزتها من تهديدات لا تماثلية فتحت المجال لمتدخل الأجنبي بالحلول العسكرية. فالدبلوماسية الجزائرية أخذت رؤية خاصة بها حول الأوضاع في الساحل وذلك بادراك حجم التهديد الذي يمكن أن يمحق بها، و توصلت إلى تبني مقاربة إنسانية من أجل تحقيق التنمية كحل أنسب للحد من الأزمات كون السبب الرئيسي في اشتعالها حسب منظورها هو غياب التنمية الناجم عن هشاشة دول الساحل و عن الظروف الطبيعية في المنطقة أيضا. كما تتبني مقاربة أمنية لمواجهة تلك التهديدات بتدابير وقائية مع التنسيق الأمني بين دول الساحل و بتفعيل نشاطها الدبلوماسي الذي يركز بشكل دائم على تغليب الحوار من أجل إحلال السلم ذلك بلعب دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة و بإشراك الفواعل الدولية الإطار التنظيمي و الدبلوماسي.

الكلمات المفتاحية:

1/. الدبلوماسية الجزائرية /. منطقة الساحل 3/. الأزمات

Abstract of The master thesis

The aim of our study is to identify how the Algerian diplomacy deals in the Sahel region, which is considered the most dynamic region due to the succession of crises in it and the asymmetric threats it produced, which opened the way for foreign intervention with military solutions. The Algerian diplomacy took a vision of its own about the situation in the Sahel, by realizing the magnitude of the threat that could destroy it, and it came to adopting a humanitarian approach in order to achieve development as a more appropriate solution to reduce crises, since the main reason for its ignition, according to its perspective, is the lack of development resulting from the fragility of the Sahel countries. And about the natural conditions in the area as well. It also adopts a security approach to confront these threats with preventive measures with security coordination between the Sahel countries and by activating their diplomatic activity, which always focuses on giving priority to dialogue in order to bring peace, by playing the role of mediation between the conflicting parties and by involving international actors. The regulatory and diplomatic framework

keywords:

./1Algerian diplomacy. Coast Region 3/. crises